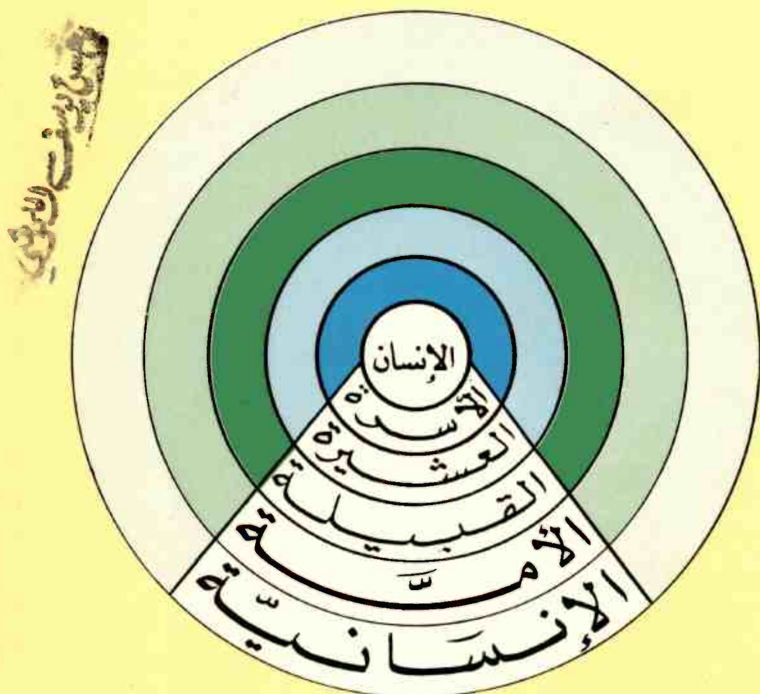
مفهوم القبيلة
في النظريّة العَالميّة الثالثة



د. محمد صُبح

أستاذ العلوم الإجتماعية
في الجامعة اللبنانية

مفهوم القبيلة
في النظرية العالمية الثالثة

مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة

د. محمد صبح

أستاذ العلوم الإجتماعية

في الجامعة اللبنانية



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية

الطبعة الأولى
ينـايـر 1989

رقم الإيـداع
687

هاتف: 40705 - 45565 ـ مبرق: 20032 - 20668
ص.ب: 80984 ـ طرابلس ـ الجماهيرية

المقدمة

الهدف من هذا الكتاب، دراسة متكاملة حول القبيلة كإحدى الروابط الاجتماعية. المكونة للركن الاجتماعى من النظرية العالمية الثالثة ـ الكتاب الأخضر. بهذا المعنى سوف نحاول التركيز والانطلاق من البعد الإنسانى الشمولى الذى يتوخاه فكر القذافى فى تعريفه وتحديده لمفهوم القبيلة، كواحدة من الركائز الاجتماعية الوسيطة فى مراحل التطور الإنسانى الذى عرفته الحضارات البشرية المختلفة عبر تاريخها المديد، من التكوين الأسرى الأولى، إلى الأمة الملازمة للفكرة القومية بالمعنى الحديث والمعاصر.

إن القاعدة الأساسية التى سوف نتبعها فى معالجة هذا

الموضوع الهام، تقوم على استقراء النص الوارد في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر والمتعلق بموضوع القبيلة وتحليله، على أن يواكب التحليل والشرح مفاهيم هذا النص بالتدرج الأكاديمى العلمى قياساً على ما أرسته العلوم الاجتماعية والحضارية من تحديدات ومقولات، بهدف إلقاء الضوء على العلاقة التى تربط بين فكر القذافى من ناحية وحركة التاريخ والمجتمع من ناحية أخرى. هذه العلاقة التى تلخص، بشكل واضح وقريب إلى الوعى الشعبى الجماهيرى، مدى فعالية مرتكز القبيلة الاجتماعى فى حركة الإنسان الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية حتى الآن.

لقد اجتذبت القبيلة والأشكال العشائرية الملازمة لها، جانباً كبيراً من التفكير الاجتماعى، وبخاصة تحت تأثير النزعة التطورية فى العلوم الإنسانية، التى رأت فى الحياة القبلية الاجتماعية بواكير الحضارة الإنسانية وبداية مراحل تطورها وتقدمها.

هكذا تضاربت الأحكام التقييمية حول القبائل، بين من يرى فى هذا النمط الاجتماعى تخلفاً ينبغى تكريس كل الجهود للقضاء عليه، إلى جانب من يرى فى تنمية العلاقات الاجتماعية القبلية إبقاء على كثير من القيم الفاضلة ومحافظة على أنماط من الروابط الاجتماعية الإيجابية التى تنطوى على كثير من مبادىء التعاون والتكافل والمروءة والشجاعة والصدق التى يفتقدها المجتمع الحديث المعاصر.

ومما لا شك فيه، أن الأوضاع الاجتماعية السكانية والثقافية المستقرة فى تلك المجتمعات القبلية، كانت تنعكس فى شكل النظم الاجتماعية، وبخاصة فى النسق القرابى ونظم تقسيم العمل بين الجنسين، إضافة لعلاقات السلطة والزعامة التى تختلف كل الاختلاف عن تلك السائدة فى المجتمعات الصناعية الحديثة.

إن الخصائص التى تميزت بها المجتمعات القبلية العشائرية، خاصة فيما يتعلق بقلة عدد السكان وبساطة الحياة الاقتصادية والاعتماد المباشر على استغلال عناصر الثروة فى البيئة الطبيعية النباتية والحيوانية، تتعرض الآن لكثير من التغييرات الأساسية فى نظمها الاجتماعية التى يحكمها العرف والتقاليد. وقد أصبحت القبائل الآن تدخل تحت سيطرة دولة تحاول أن تطبق القوانين الوضعية المتناقضة غالباً مع الأعراف السائدة والتى تؤدى إلى فرط التماسك الاجتماعى التقليدى فى هذه المجتمعات.

إن السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح قبل المعالجة المستفيضة للقبيلة، يتعلق أساساً بالمبرر الفكرى التاريخى والحضارى إنسانياً، الذى حدا بالقذافى إلى اعتبار القبيلة إحدى الحلقات المركزية فى سلسلة التدرج الاجتماعى العام الذى مرت به المجتمعات البشرية كافة، ولو أنه يعكس فى طرحه لتحديد مفهوم القبيلة، التكثيف التاريخى والحضارى

للتجربة الإنسانية العربية الرائدة، التى يحاول فى الكتاب الأخضر، تقديمها نموذجاً لمشروع التطور الإنسانى يتخطى فى آفاقه وشموليته حدّى النموذجين المعاصرين للرأسمالية والشيوعية.

إن الرد على هذا السؤال الرئيسى، هو فى معالجة المفاهيم والأفكار الواردة فى نص الكتاب الأخضر حول القبيلة فى محاولة لاستنتاج ما يحتويه من معايير اجتماعية علائقية سوف تتبين للقارىء بوضوح لاحقاً، ولكننا نستطيع بادىء ذى بدء **تعيين المبادىء الاجتماعية التى تشكل برأينا القاعدة العامة** لإمكانية طرح موضوع القبيلة كأحد المرتكزات الأساسية للركن الاجتماعى من النظرية العالمية الثالثة.

القيم والعادات والتقاليد:

فى كل مجتمع بشرى مجموعة من المعايير والمبادىء يحدد من خلالها المرغوب به فالمرغوب عنه من السلوك. والمرغوب فيه والمرغوب به أو عنه يختلف من ثقافة إلى أخرى وبالتالى تختلف القيم فيما تراه ثقافة عاملاً إيجابياً بينما تحكم عليه ثقافة أخرى مختلفة غير ذى قيمة أو عاملاً سلبياً، وما يراه مجتمع صواباً يراه غيره خطأ. فمثلاً المسارعة لنجدة الغير صفة مستحبة لدى كثير من الجماعات الريفية والبدوية، فى حين أنها فى المدن الحديثة الواسعة لا تشجع ولا تستحث لأن

الفرد يعتبر ذلك تدخلاً فيما لا يعنيه ويرى أنها من اختصاص رجَال الشرطة أو غيرهم.

من هنـا فإن القيم ليست واحـدة أو عـامـة فى جميـع المجتمعـات البشريـة وإنما هى نسبيـة تختلف بـاختـلاف الجماعات الإنسانية، ونماذجها الثقافية والـدينية والسيـاسية والقول بنسبية القيم لا يعنى أنها تختلف باختلاف الثقافات فحسب، بل يعنى أيضاً أنها قد تختلف فى الثقافة الواحدة والمجتمع الواحـد باختلاف أقاليمه المحلية ، أى باختلاف ثقافاته الجزئية وجماعاته المحلية . وتمثل القيم المضمون المعنوي للسلوك، وهذا المضمون ينتمى إلى عامل المعتقدات والأفكار والمجردات، قد نشعر بمظاهرها وآثارها فى أعمالنا وأفعالنا ، فالأفعال التى تحدث تحت تأثير القيم كطاقة محركة وقوة دافعة لا تلبث بعد تكرار طويل أن تصبح عادات اجتماعية متأصلة فى السلوك البشرى الجمعى [1].

إن العادة الاجتماعية تحتوى على شحنة قيمية ، وعلى أساس تقدير هذه الشحنة القيمية من حيث نوعها وكميتها يمكن بالتالى تحديد العـادة الاجتماعيـة من حيث إلزامهـا ودوامها وانتشارها، كما يمكن تحديد مكانتها من الأهمية ودرجة

---

(1) د. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ط 2، ص 327.

فاعليتها وأثرها بالنسبة لغيرها من العادات فى الضبط والتنظيم الاجتماعى. فعلى أساس الشحنة القيمية يمكننا أن نرتب العادات ترتيباً تنازلياً يبدأ بالعرف من سنن ومحرمات فى أعلى القائمة، ويلى ذلك التقليد ثم العادات التقليدية الاتفاقية ثم البدع وأخيراً لا آخراً التقاليع والنزوات.

وتشكل العادات التقليدية ، من أعراف وتقاليد، العامل القوى فى تماسك الجماعة وتجسيم القيم والمعتقدات المتوارثة المتأصلة فى النفوس منذ أجيال عدة والمنتشرة فى جو الجماعة ، وقد قال «لمبرج» فى تعريفه للتقاليد : إنها الذكريات والتقارير الشفهية للعادات والأعراف القديمة والتجارب الماضية المشهودة التى مرت بالجماعة [1].

إن التقاليد والأعراف هما المصدر الشفاف الذى يعكس لنا قيم الأسلاف ومعتقداتهم لأنها تعكس لنا تصوراتهم الجماعية. وبناء على هذا يكون التمسك بالتقاليد والأعراف معناه الاستمرار لهذه التصورات الجماعية واستمرار الاعتزاز بالماضى وذكرياته، قيمه ومعتقداته وأفكاره وهذا ما لا يمكن تفسيره إلا بوجود ذاكرة اجتماعية حضارية .

هذه الذاكرة لا تنسى الماضى والبائد وإنما تذكره على

---

(1) المصدر السابق: ص 170 .

الدوام ذكراً حسناً، فعلى الرغم من فناء الأسلاف وزوالهم، **يظل** أولادهم وأحفادهم يذكرون عاداتهم، ويذكرون كيف كانوا يعتزون بها. ولذلك، فهم أيضاً يترسمونها ويعملون على الاحتفاظ بها احتفاظاً واعياً مع الاعتقاد بأن هذه التقاليد والأعراف تميزهم بالتفرد فى صفات ذاتية خاصة تكون مدعاة للتباهى بها على غيرهم من الجماعات، ونستطيع أن نقول إن اشتراك الجماعة فى تقاليد موحدة وعادات موحدة تعبر عن قيم مشتركة وتشير إلى ذكريات مشتركة وماضٍ مشترك وتصورات جماعية متوارثة كل هذا من شأنه أن يولّد بينهم شعوراً بالتضامن والمصير المشترك[1].

وهذا ما أكده العالم الأميركى الشهير «هرسكوفيتس» بقوله: «إن كل شخص يتصل بغيره ممن يعيشون حياة تختلف عن حياته حتى لو كانوا يعيشون فى جزء آخر من نفس البلد، يعرف أنه لا توجد مجموعتان من الأعراف والتقاليد تتطابقان تماماً فى كل الدقائق والتفاصيل. ولذا يمكننا القول أن كل ثقافة هى نتيجة تجارب ماضية وحاضرة خاصة بأصحابها، وأنه ينبغى اعتبار كل مجموعة من التقاليد تجسيداً لماضيها، وبالتالى لا يمكن فهم ثقافة ما إلا بالنظر إلى ماضيها باستخدام كل وسيلة

---

(1) د. محمد ثابت الفندى : الطبقات الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربى 1959، ص 76.

ممكنة من مصادر تاريخية ومكتشفات أثرية ومقارنات مع طرق أخرى للحياة، لمعرفة جذورها وتطورها»[1].

هكذا لا يمكن لنا تصور قيام أى مجتمع منظم دون عادات اجتماعية خاصة به، فالعادات الاجتماعية هى من الدعائم الأولى التى يقوم عليها التراث الثقافى فى كل بيئة اجتماعية، ومن الأصول الأولى التى استمدت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد فى حياتهم.

ففى كل جماعة من الجماعات، تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات، يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول فى مشاعرهم ولتحقيق الغايات التى يسعون إليها، والجماعة تكرر دائماً أفضل الأفعال وأكثرها تحقيقاً لأغراضها ورفاهيتها. وبفضل هذا التكرار تصبح الأفعال عادات أصيلة وأعرافاً يعتزون بها، وعندما تترسخ هذه الأعراف فى شعور الجماعة وتستقر فى عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، ومجموع هذه القواعد تتضافر لتكون النظم التى تعد جوهر الثقافة ولبّها، ومجموع هذه النظم يكون التنظيم الاجتماعى الذى يرتكز عليه استقرار المجتمع[2].

---

(1) أوملیل هرسكوفيتس : الأنتروبولوجيا الثقافية تعريب د. رباح النفاح دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ص 114.

(2) د. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه،الكتاب الثانى، =

إن العادات الاجتماعية تلعب دور الضابط والمنظّم ودورها هذا أعظم شأناً من دور القوانين الوضعية، فإذا اعتبرنا القوانين سلطة المجتمع المكتوبة والموضوعة، فـإننا نعتبـر العادات والتقاليد والأعراف سُلطته غير المكتوبة ودستوره المحفوظ في الذاكرة، ذلك الدستور الذى يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها فى جميع العصور وفى كل مراحل الثقافة، وتدخل العادات والتقاليد والأعراف فى كل نواحى الحياة الاجتماعية لتنظيمها وضبطها.

ولقد قدم لنا أفلاطون فى كتابه «القوانين» بضرورة احترام العرف والتقاليد والعقائد والطقوس الدينية لأن هذه الأمور وما إليها تكون مجموعة من القوانين غير المكتوبة، فهى الدستور غير المدون الذى لا يقل شأناً فى حياة المجتمع عن الدستور المكتوب، وهى فوق ذلـك المعين الأول الذى تستقى منـه التشريعات الوضعية مادتها وأصولها [1]. .

إن المجتمعات البشرية المختلفة تعبر عن تجربتها التاريخية والحضارية من خلال نص ثقافى خاص بكل منها، يلخص ويكثف

= المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، لجنة البيان العربى، 1962، ص 204 و 205.

(1) د مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول، تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره، القاهرة، لجنة البيان العربى، ص 6.

كامل تجربتها الإنسانية المديدة. . هذا النص الثقافى إما أن يأخذ شكلاً مكتوباً فيما خلفته لنا الحضارات الغابرة القديمة من كتب ومخطوطات، وإما أنه يعبر عن نفسه من خلال نص ثقافى غير مكتوب،وهو ما تحتويه الذاكرة الجماعية الحضارية لشعب من الشعوب، من عادات وتقاليد وأعراف. وفى المجتمعات الإنسانية التى يرتكز بنيانها العام على التشكيل القبلى، تلعب الأعراف السائدة دور الإطار العام الناظم للسيرورة التاريخية فى حياة القبيلة ، نسق انتظامها الاجتماعى والسياسى، دورة العلاقات الداخلية والخارجية بين الأفراد المكونين لها، وبينهم وبين القبائل الأخرى، ولكى نستطيع الانتقال إلى المعاينة التحليلية الدقيقة لأفكار القذافى فيما يتعلق بموضوع القبيلة،لابد لنا من استكمال التمهيد النظرى الأكاديمى الخاص بالمفاهيم الاجتماعية العامة العائدة لمقولة الأعراف . أى تحديد مفهوم العرف، طبيعته الاجتماعية ووظيفته على أكثر من صعيد داخل البنيان الاجتماعى العام.

العرف. . . الزمن :

العرف يتكون من ضمير الجماعية بطريقة لا نشعر بها ولا نحس، شأن العرف فى هذا شأن قواعد اللغة وقواعد الأخلاق، وغيرها من الأمور التى يخلقها المجتمع لنفسه بنفسه، والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب[1]. وهو ينشأ

---

(1) معمر القذافى : الكتاب الأخضر، ص 60.

تدريجياً ببطء فقد يتبع شخصاً أو أكثر قاعدة ما فى حكم تصرفاتهم، حتى إذا ظهر صلاح تلك القاعدة واتفقت مع ظروف الجماعة وحاجاتها، لجأ باقى الأفـراد إلى اتباعهـا بدورهم مدفوعين فى ذلك بغريزة التقليد والسير المألوف، وهكذا يستمر درج الناس على القاعدة وتنتقل بينهم من جيل إلى جيل حتى يصل بها الأمر، لكثرة اتباع الناس لها، إلى أن يتولد فى أذهانهم وجوب احترامها[1].

والعرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقليد من ناحية أنه تقليدى وعريق متوارث وملزم ، إلا أنه يختلف عنها فى درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته. فالعـادات التقليديـة تهم الجماعة، أما العرف فهو ذلك النوع من العادات الواسعة النطاق فى انتشارها التى ليست فى مصلحة جماعة بالذات دون أخرى بل هى عادات فى مصلحة الجماعات كلها متلاقية فى وحدة واحدة هى المجتمع، والعرف هو أقرب فى شموله وإلزامه إلى القانون الطبيعى والمعتقد الدينى منه إلى التقاليد.

وإذا نظرنا فى العادات الاجتماعية بكل فروعها نظرة شاملة أى كوحدة أو ككل، فهو يعتبر لب هذه العادات. والعرف هو شـريعة طبيعيـة، وهو يقـوم مقـام القـوانين الـوضعيـة فى المجتمعات الريفية والبدوية، وليس معنى هذا الإقلال من

(1) د عبد الفتاح عبد الباقى: نظرية القانون ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1975، ص 108.

شأنه فهو ما زال حتى اليوم فى بريطانيا وفى أكثر الثقافات المتحضرة وسيلة مهمة وجوهرية وأساسية فى الضبط الاجتماعى وهو يحكم فى وجود القانون وعدم وجوده فى نفس الوقت.

والعرف يعبر عن عادات حتمية، عادات آمرة أو ناهية لا تحتمل الاختيار، ولذلك يسميها بعض العلماء «الأعراف الآمرة» ويميزونها بأنها «الأعراف التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لأنها تعد من قواعد النظام العام»[1] ويمكن تسميتها بالسنن[2]، وذلك لما يوحى به هذا اللفظ من إجبار وإلزام للشخص باتباع إجراءات معينة ترسم أساليب خاصة فى حياته وأعماله.

إن العرف يهبط علينا من الماضى، فهو ينحدر من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة، ولذلك يمتاز بأصالته وباستمراره ودوامه وقدسيته؛ وكلما طال الزمن على العرف ومرت به السنون زاد صلابة وأصبح من العسير تغييره، ذلك لأنه يزداد قوة فى ضبط السلوك ويكتسب احتراماً وقدسية، وهذه القدسية من الأسباب القوية لبقائه. ويلاحظ أن القبائل والعشائر لا تعترف بحق الفرد فى أن ينتقد العرف وهو الذى ولد فوجد

---

(1) د. مصطفى محمد حسنين: العشائر العراقية العربية المعاصرة ونظام المسؤولية بها، دار المعرفة ، القاهرة، 1963، ص (528 و 529).

(2) المعجم الوسيط: ط 1، السُنة، الطريقة وسُنة الله، ص (458).

نفسه يعيش تحت سيطرته. والدين فى معظم الأحيان يسند العرف ويوحى بقدسيته وبذلك لا يسمح بالمساس به وينجم عن ذلك أنه يزداد رسوخاً وصلابة، ويمتد أثره المحافظ إلى جميع الممارسات التقليدية ويثبتها ويرسخها.

ومن هنا، تنطلق النظرية العالمية الثالثة للمفكر معمر القذافى فى اعتماد العرف أو الدين شريعة طبيعية لأى مجتمع، وتعتبر أية محاولة أخرى لإيجاد شريعة لأى مجتمع خارجة عن هذين المصدرين، هى محاولة باطلة وغير منطقية وتكمن أهمية الشريعة تلك، فى كونها الفيصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الأفراد وواجباتهم[1].

إن هذه العناصر كلها مجتمعة تجبر الأفراد على احترام العرف والمحافظة عليه خشية الجزاءات الدينية أو الاجتماعية أو الغيبية التى يتعرضون لها إذا هم خرجوا عليه، وقد يصل هذا الجزاء إلى حد تضحية الجماعة بالفرد الذى يخرج على عرفها، ومثال ذلك نظام الخلع عند القبائل العربية قبل ظهور الإسلام، فقد كان العرف يقضى بأنه إذا ارتكب أحد أفراد القبيلة جرماً فإنها تتبرأ منه وتتخلص من تبعة أعماله بخلعه رسمياً فى المجتمعات العامة، وكان رئيس القبيلة يأتى به فى الموسم ويعلن أنه أصبح طريداً لا قبيلة له[2].

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 55 و 56 و 58.

(2) د. أحمد الخشاب: الضبط والتنظيم الاجتماعى: القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1959 ص 143 و 144.

إن موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير الوضعية مليئة بالعقوبات المادية الموجهة ضد الإنسان. أما العرف فهو خال تقريباً من تلك العقوبات... العرف يوجب عقوبات أدبية غير مادية لائقة بالإنسان.. الدين يحتوى العرف ويستوعبه، ومعظم العقوبات المادية فى الدين مؤجلة وأكثر أحكامه مواعظ وإرشادات وإجابات على أسئلة[1].

وبعد، إن هذه النظرة العامة من التمهيد النظرى كانت أساسية فى التوطئة للانتقال المباشر لمعالجة موضوع القبيلة فى الفكر الاجتماعى للقذافى، لأننا سوف نلحظ الحضور الدائم لهذه المعايير العلمية والواقعية فى كل مراحل التحليل والدراسة المتعلقين بالبعد الكلى الشمولى لهذه العلاقة الاجتماعية التكوينية والتى تهدف إلى صياغة التحديد: التعريف والبنية العامة والوظيفة الكلية والوظائف الجزئية والعلاقات الداخلية والخارجية والقيم والسلوك والعادات والتقاليد ومجمل الأعراف التى تعطى للقبيلة تميزها الاجتماعى وكينونتها المخصوصة.

إن ملامسة الواقع التاريخى والاجتماعى مباشرة من خلال التناول العلمى مع المعطيات التى يقدمها لنا علم الحضارات الإنسانية المقارن حول مختلف أشكال الانتظام الاجتماعى البشرى، مع التركيز على موقع ودور التشكيل الاجتماعى للقبيلة

---

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 59 و 60.

سوف تسمح لنا لاحقاً بتبيان كيف أن تحديد القذافى لمفهوم القبيلة الذى تضمنه الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة، إنما يعكس بشكل مباشر قوانين العامل الاجتماعى باعتباره المحرك الأساسى والوحيد للتاريخ الإنسانى والذى تنطلق منه جميع المعانى الإيجابية الكبيرة التى زخر ويزخر بها التشكيل القبلى فى التجربة التاريخية للحضارة العربية المجيدة، ويُميّز بالتالى بينه وبين المضمون السلبى أى المضمون السياسى للعصبية العشائرية الطائفية، ممهداً بذلك لإنجاز المشروع الاجتماعى الكبير للنظرية العالمية الثالثة كمقدمة إيديولوجية ضرورية تاريخياً لحل مشاكل الإنسانية فى العالم المعاصر.

لقد استعرضنا حتى الآن أهم المبادىء الاجتماعية التى تشكل نقاط الارتكاز الأساسية فى التمهيد لمعالجة موضوع الكتاب. ذلك أن القبيلة كعلاقة اجتماعية تأسيسية فى المجتمعات البشرية إنما تتحدد وتُفهم انطلاقاً من عدد من القيم الاجتماعية السائدة في فترة تاريخية محددة وفى إطار بشرى حضارى معين، إضافة إلى العادات والتقاليد الملازمة لنمط نشوئها وتطورها داخل شبكة النسيج الاجتماعى العام.

الفصل الاول

البناء الاجتماعى العام
فى النظرية العالمية الثالثة

« القبيلة هى الأسرة بعد أن كبرت نتيجة التوالد. . . إذن القبيلة هى أسرة كبيرة . والأمة هى القبيلة بعد أن كبرت نتيجة التوالد . . إذن الأمة هى قبيلة كبيرة . والعالم هو الأمة بعد أن تشعبت إلى أمم نتيجة التكاثر . . إذن العالم هو أمة كبيرة » . .

معمر القذافى : الكتاب الأخضر ، ص 130

أولاً: حلقات الانتظام الاجتماعى العام

يطرح المفكر معمر القذافى فى النص السابق ذكره، المرتكزات التكوينية للبناء الاجتماعى العام، فيما يتعلق بتعيين شكل وطبيعة حلقات التدرج الاجتماعى، التى عرفها تاريخ البشرية المديد على صعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية وتمحورها حول عامل ناظم لبنيانها التأسيسى، مع ما يترتب عليه من وظائف وقيم وسلوك. فمن المعروف أن البشر ينتظمون فى سبل شتى كى يتمكنوا من العمل معاً والحياة بشكل مشترك، وإن كلاً منا ينتمى إلى عدد كبير من التجمعات الاجتماعية المختلفة، وبهذا تتألف كل مجموعة من عدد من الناس يتعاونون فيما بينهم لتحقيق هدف معين.

لقد قامت التجمعات التى ينتمى إليها فرد من الأفراد قبل مساهمته فيها، ولسوف تستمر بعد مغادرته لها. ومهما كان التباين فى المجموعات الاجتماعية على نطاق العالم، فإن هناك نوعين منها فى كل مجتمع بشرى، أحدهما الأسـرة والآخر هو المجموعة المحلية. ففى أية أرض أو ضمن أى شعب ينشـأ الـطفـل ويتـرعـرع ضمن عـائلة تكـون أولى المجموعات الاجتماعية التى يتعرف إليها الطفل. وكما أن الفرد لا يستطيع الحياة بشكل طبيعى منعزلاً عن الأسرة، كذلك الأسرة لا يمكنها الحياة بشكل طبيعى منعزلة وبعيدة عن أية مجموعة محلية.

الأسرة إذن، هى الحلقة الأولية من حلقات التدرج فى الانتظام الاجتماعى العام، هذا ما نلاحظه بوضوح تام فى نص المفكر القذافى حينما اعتبرهـا نقطة البـداية فى التكـوين الاجتماعى الذى يكون على مراحل لاحقة كـالقبيلة والأمة والعالم، بعد خضوعها لعوامل التكاثر والتضخم تبعاً لزيادة معدلات التوالد والتناسل.

الأسرة، البنية والوظيفة:

إن الأسـرة هى عبارة عن الخليـة الأولى فى المجتمع الإنسـانى تتكون من أفـراد يـرتبط بعضهم ببعض بـروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية، وهذه الروابط هى التى

جعلت العائلة البشريـة تتميز عن العـائلة الحيوانيـة[1]. إن الإنسان اجتماعى بالطبع فهو يميل دائماً إلى الاجتماع ولا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين وإنه دائماً يتوخى إيجاد الروابط والتفاعلات مع أبناء جنسه فيكـوّن بذلـك حلقات وجماعات اجتماعية متنوعة ومتداخلة أبسطها حلقة الأسـرة وأوسعها حلقة الإنسانية الشاملة والمتنوعـة[2]. وقد جـاءت النظرية العالمية الثالثة لتؤكد أن العلاقة بين فرد وجماعة هى علاقة اجتماعية[3].

إن للأسرة مكانة واسعة وبارزة فى المجتمع ، بل هى الركن الأساسى فى كيان المجتمعات البشرية، فهى توسع أفكار الفرد وتدفعه نحو العمل والتقدم بعد أن تمنحه التنشئة الاجتماعية التى يحتاجها، وتدافع عنه عندما تداهمه المشاكل والمصاعب ويتعرض إلى الأخطار التى تكمن فى مجتمعه المعقد[4]. إن الأسرة هى كتلة اجتماعية أساسية فى قلب الأمة وهى ليست منفصلة عن غيرها فى جسم الأمة، بل هى متصلة بأوثق الصلات مع المنظمات الاجتماعيـة الأخرى كصلتهـا بالمدارس والمعاهد والمصانع والمساجد والنوادى والمؤسسات

---

(1) Davis, K. Human Society, New York, 1967, p. 397.

(2) Ginsberg, M. Sociology, London, 1950, P.P 99- 100 .

(3) معمر القذافى (الكتاب الأخضر) ص 117 .

(4) Goodsell .W. A history Of Mariage and Family, New York, 1955, P.23 .

السياسية ومختلف الهيئات الاجتماعية الأخرى، والمجتمع الكبير مسؤول تجاه الأسرة وله صلاة وثيقة معها[1].

إن الأسرة بإجماع علماء الاجتماع المعاصرين ، هى من الوحدات الأساسية التى يتكون منها البناء الاجتماعى العام، إنها بحسب تعريف (أوكبرن ونيمكوف) عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم[2]، وتربط هؤلاء علاقات قوية ومتماسكة تعتمد على أواصر الدم والمصاهرة والتبنى والمصير المشترك. أما (مكايفير) فيعرف الأسرة بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب، ويكون وجودها قائماً على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذى يتناسب مع أفرادها ومنتسبيها[3]. وبالتالى يمكن اعتبار الأسرة ذلك التجمع الطبيعى بين أشخاص انتظموا برابطة الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من أصغر الوحدات الاجتماعية التى يعرفها المجتمع الإنسانى[4].

---

(1) Alhassan, Ihsan. Social Structure and Family Change in Irak. Budapest, 1977, P. 56 .

(2) Ogburn, W. and Nimkoff, M. A Hanbook of Sociology, New York, 1958, P. 488.

(3) Maciver, R and Page C. Society, London, 1962 .

(4) Wester March, E. A Short history of Mariage and the Family, London, 1962, pp. 4-5.

تبعاً لما تقدم من تعريفات متنوعة عند علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا عن الأسرة بأنها الحلقة التكوينية الأساسية للبناء الاجتماعى، العام القائمة فى كل المجتمعات البشرية على اختلاف أنواعها كظاهرة عامة وشمولية ، نستطيع التيقن مع العالم الفرنسى «كلود ليفى ستراوس» عن وجود نموذج مثالى عما يدور فى أذهاننا عندما نطلق تعبير الأسرة ، إذ سيبدو عندها أن هذه الكلمة تحدد مجموعة اجتماعية ذات صفات ثلاث:

أ - أن لها أصلها فى الزواج.

ب - أنها تتألف من زوج وزوجة وأطفال نتاج زواجهما (مع أن من الملاحظ أن أقرباء آخرين قد يجدون مكاناً لهم قرب هذه النواة الرئيسية).

ج - يتحدد أعضاء الأسرة بعضهم ببعض بـ :

1 - العلاقات الشرعية فى الزواج والمعاشرة.

2 - حقوق وواجبات اقتصادية ودينية وخلافها.

3 - شبكة محدودة للحقوق الجنسية والموانع، بالإضافة إلى عدد كبير من الأحاسيس النفسية المتعددة والمتنوعة كالحب والعواطف والاحترام والرهبة[1].

---

(1) Claude Lévi strauss, Les structures élémentaires de la parent paris, Plon 1949

إن تاريخ المجتمعات البشرية المتنوعة يعكس الدور الجوهرى الذى لعبته الأسرة الإنسانية فى رسم معالم الجوهر الداخلى للمجتمع وتحديد طبيعته المادية وإطاره الخارجى. فالأسرة هى من أهم المؤسسات الاجتماعية التى يتكون منها البناء الاجتماعى العام، وتتفاعل مع بقية المؤسسات البنائية فتتأثر وتؤثر فيها، لكن العلاقة المنطقية بين الأسرة والسياسة أو بين الأسرة والدين أو بين الأسرة والتربية ، تعكس طبيعة العلاقات المشتركة بين مؤسسات المجتمع المختلفة . إن الأسرة - كما ذكرنا أعلاه - هى حجر الزاوية لتنشئة الفرد وأساس أخلاقه ومقاييسه وقيمه وخبراته، بل وحتى تدريبه ومؤهلاته العلمية المهنية. ولما كان المجتمع يتكون من أفراد فإننا نستطيع الاستنتاج بأن الأسرة هى التى تقرر الصفات النوعية للسكان ، هذه الصفات التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد وقياس درجة تقدمه ورقيه الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى [1].

إن الأسرة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تتمتع بشرعية إنجاب الأطفال عن طريق مؤسسة الزواج ، هذه المؤسسة التى تعتبر بحق القاعدة الأساسية لوجود العائلة[2].

---

(1) د. إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص 28.

(2) Titmus, R. M «the Family as a social Institution » Britist National conference , 1953 P.P 7-9 .

لكن قيم إنجاب الأطفال تقسم إلى قسمين : القيم المشجعة على الإنجاب، والقيم غير المشجعة. فالعائلة إما تعتقد بإنجاب عدد كبير من الأطفال، أو تعتقد بإنجاب عدد محدود من الأطفال أو عدم الإنجاب مطلقاً[1].

لقد ربط القذافى الانتقال من شكل الأسرة النواتية إلى شكل القبيلة بالعامل الديمنرافى الناتج عن كبر حجم الأسرة تبعاً لكثرة التوالد، وهذا ما تؤكده أغلب الدراسات الاجتماعية والتاريخية العلمية المتخصصة فى هذا الموضوع ذلك أن الأسرة النواتية المعروفة بكيانها الخاص ومسكنها المستقل، تتكون من الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين، وهى فى العادة أصغر وحدة قرابية أمكن قيامها كوحدة متميزة عن باقى المجتمع، فمن الطبيعى أن الأسرة تمر خلال تكوينها بأنماط مختلفة نتيجة التوالد. فعندما يكبر أحد أفرادها يتزوج ويكوّن أسرة جديدة تتكون منه ومن زوجته وأولاده وهكذا. فالأسرة هى تماماً مثل النبتة الواحدة فى الطبيعة التى هى أساس النبات الطبيعى. أما تكييف البيئة الطبيعية إلى مزارع وحدائق وما إليها فهذا إجراء اصطناعى لا صلة له بطبيعة النبتة المتكونة من عدد من الفروع والأوراق والأزهار بما يشبه الأسرة تماماً[2].

---

(1) د. إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، ص 29.

(2) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 127و 128.

إن هناك طريقتين لتفسير المكانة الرفيعة التى بلغتها الأسرة كوحدة اجتماعية قديماً وحديثاً فى سلم تطور المجتمعات البشرية . فلقد زعم البعض أن الشعوب البسيطة يمكن اعتبارها كبقايا من «العصر الذهبى» الذى مضى على الجنس البشرى قبل أن تفسده الحضارة وتعقيداتها.. وهكذا لا بد وأن الإنسان قد عرف نعمة الأسرة من الزواج الأحادى فى تلك المرحلة الباكرة من التطور، ولكنه فقدها فيما بعد ليكتشفها مرة ثانية فى الفترة المسيحية. وقد أخذ الاتجاه العام يضم إلى صفوفه أعداداً متزايدة من علماء الأنتروبولوجيا، الذين أخذت تتوفر لهم القناعة بأن الحياة الأسرية موجودة عملياً فى كل المجتمعات البشرية، حتى ضمن المجتمعات التى لها عادات ثقافية وجنسية تبتعد عن عاداتنا إلى حد كبير. إن هذا التوجه يأتى ليؤكد صحة التفكير العلمى عند المفكر القذافى فى اعتباره للأسرة - كما رأينا - الحلقة التمهيدية لبناء وتنظيم الركن الاجتماعى العام. وهكذا بعدما ساد الزعم فترة طويلة، أن الأسرة النواتية ليست إلا مؤسسة حديثة وثمرة تطور بطىء استغرق زمناً طويلاً جداً، بدأ علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا يلتفتون الآن نحو قناعة مناقضة، أى الأسرة القائمة على رباط دائم نوعاً ما، والموثقة اجتماعياً فى رجل وامرأة وأطفالهما ما هى إلا ظاهرة عامة وقائمة فى كل المجتمعات.

هذا ما يؤكده العالم الاجتماعى الشهير (ادوارد وسترمارك

1862-1939) فى كتابه الشهير (تاريخ الزواج البشرى والعائلة)[1] حيث يقسم العوائل البشرية إلى ثلاثة أصناف:

أ - العائلة البسيطة النواتية: هى التى تتكون من الأب والأم والأطفال فقط. وهذه العائلة تسكن فى بيت واحد ولا تدع مجالاً للأقارب للسكن معها، وتوجد هذه العائلة فى المجتمعات الصناعية والحضرية.

ب - العائلة المركبة: وهى تتكون من العائلة البسيطة إضافة إلى الأقارب كالعم والجد والخال الذين يسكنون فى بيت العائلة البسيطة. ومثل هذه العائلة توجد فى المجتمعات الصناعية والزراعية على حد سواء.

ج - العائلة المعقدة: وهذه تتكون من عائلتين أو ثلاث بسيطة تعيش فى بيت واحد، وتربط فيما بينها العلاقات القرابية المتماسكة التى تسمح لها أن تحرز الألفة والانسجام والتعاون. وتوجد هذه العائلة فى المجتمعات القبلية والعشائرية وفى المجتمعات القروية والزراعية.

ويعتقد (وستر مارك) وهو فى هذا الاعتقاد يتلاقى مع تحديد المفكر معمر القذافى بأن العائلة البشرية غالباً ما تتحول من عائلة بسيطة إلى عائلة مركبة ثم إلى عائلة معقدة.

---

(1) Wester March, E. A Short History of Mariage and Family, London, 1962, p. 72, p. 81.

إن تعدد أنماط الأسرة فى المجتمع الواحد هى من سمات المجتمع الحضرى الحديث، ومن الخطأ التحدث عن «الأسرة الحضرية» كنمط وحيد للتحضر، لأنه توجد أسر حضرية لا حصر لها تحددها ملامح مختلفة كما تختلف حياة الأسرة من مجتمع لآخر، بل قد تختلف فى نفس المجتمع؛ وبالرغم من ذلك فهناك عناصر وملامح مشتركة بين جميع الأسر فى شتى أنحاء العالم . وأول ما يتبادر إلى الذهن من ملامح الأسرة هو بناؤها البيولوجى، ولكن هذا لا يعنى أن الأسرة محكومة بالغريزة فحسب، وإنما يعنى أيضاً أن أعضاء الأسرة يرتبط كل منهم بالآخر عن طريق التناسل.

إن هذه العملية تستخدم كأساس فى التعرف الاجتماعى على الجماعة ، وكذلك فى تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم. وهناك نوعان من القـرابة: القرابة البيولوجية وهذه نسميها قرابة عصب، والصلات القرابية، والصلة بين أفراد الأسرة الواحدة تكون من النوع الأول ، أما من هم أبعد من ذلك فيعتبرون أقرباء [1]

وترابط أفراد الأسرة الواحدة ذات النسل الواحد أقوى من ترابط أفراد أى جماعة أخرى؛ فالـزوج والزوجـة يرتبـطان

---

(1) Kingsley Dairs, Human Society The Macmillan Company Boo New York, 1949 .

بيولوجياً خلال الإنجاب المشترك، والآباء والأبناء تربطهم البنوة المباشرة كما يرتبط الأخوة عن طريق آبائهم.

لقد كانت هذه التغيرات فى أغلب الأحيان استجابة لتغيرات أخرى حدثت فى المجتمع الكبير. بما تركته من تحولات بنائية ووظيفية على صعيد الأسرة بأشكالها المختلفة. ولكى تتوافق الأسرة مع هذه التغيرات الخارجية، فإنها تواجه التحول فى أنماط سلوكية متعددة تتصل بالعلاقات الداخلية والخارجية فى نفس الوقت . وتمشياً مع الظروف الجديدة التى فرضتها التكنولوجيا والتصنيع ونموالمدن والحياة الحضرية، فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها التاريخية أو على الأقل لم تعد تقوم بها بالطريقة التقليدية [1].

ففى الماضى قلما كان يوجد عمل أو وظيفة لا تقوم بها الأسرة،مما جعلها تتميز بالاكتفاء الذاتى باعتبارها وحدة منتجة ومستهلكة فى نفس الوقت. ونظراً للظروف التى ذكرناها بدأت الأسرة تفقد هذه الوظائف واحدة تلو الأخرى[2]. ومع ذلك فما زالت محتفظة بوظائف هامة وحيوية مثل إنجاب الأطفال

---

(1) Noel Gistand Sylvia Urban Society, Thomux and Growell company, New York, 1964, pp. 364-365.

(2) Nels Anderson, The Urban Community; London, 1960, P.P 274-275.

ورعـــايتهم وتنشئتهم اجتمـــاعيـــاً ومنحهم الحب والحنـــان والحماية.

إن ما أصبح مؤكداً عند غالبية علماء الاجتماع ، أن الأسرة النواة التى تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين هى أفضل الأشكال ملائمة للحياة الحضرية، إلا أنه لا توجد علاقة بين ظهورها لأول مرة فى المجتمعات البشرية وبين التصنيع ، أى إن هذا الشكل المحدد من التنظيم الاجتماعى لعلاقات الدم والقرابة ، هو الشكل التكوينى المؤسس لكل الأشكال الأخرى الأكبر حجماً ، كالقبيلة والأمة، وهذا ما ينطلق المفـكر القذافى من تأكيده فى النص المتعلق بحلقات الركن الاجتماعـى العام كما رأينا فى بداية معالجتنا للموضوع.

لقد أجريت دراسات متعددة عن علاقة الأسـرة النواتيـة بالتصنيع والتكنولوجيا، واتضح أنه لا توجد علاقة مباشرة بينهما. فقـد توجد الأسرة النواة فى مجتمع زراعى ، كما أن الأسرة الممتدة قد توجد فى المجتمعات الصناعية. وتبين أيضـاً أن الأسرة النواة كانت سابقة فى الوجود على التصنيع. هذا وقد تحددت وظائف الأسرة بغض النظر عن نمطها تاريخياً فيما تنهض به الأسرة النواة الحالية ، حيث إنها مكان العلاقة الزوجية التى ترضى المطالب الجنسية للأفراد البالغين فى المجتمع،وتكون فى نفس الـوقت وحدة الإنجـاب ووحدة السكن ، والوحدة الأولية للتعاون الاقتصادى، كما تتحمـل

مسؤولية التنشئة الاجتماعية للأطفال [1] - حتى فى أكثر المجتمعات تقدماً - خلال سنى حياتهم المبكرة .

وفى الوقت الذى فقدت فيه الأسرة بعض أهميتها فى جوانب معينة كالتعليم، إلا أن وظيفتها فى الإنجاب ما زالت باقية. وبالرغم من الزيادة المزعومة فى العلاقات الجنسية قبل الزواج وخارجه، فإن غالبية الأطفال يولدون داخل نطاق الأسرة. ومع أن وظيفة التعليم انتقلت إلى المدرسة ، فإن الأسرة هى التى تدفع تكاليف تعليم الأطفال وتدريبهم خارج المنزل . ونظراً لأن العلاقات خارج المنزل أصبحت أساساً تقوم على المصلحة ، فقد بقيت الأسرة الوسط الوحيد الذى يجد فيه الفرد الروابط العاطفية الوثيقة ومشاعر الرفقة والمحبة والتفاهم، فالمجتمع المزدهر هو الذى ينمو فيه الفرد فى الأسرة نمواً طبيعياً وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد في الأسرة البشرية مثل الورقة فى الغصن أو مثل الغصن فى الشجرة لا معنى له إذا انفصل عنها ولا حياة مادية له. وكذلك الفرد إذا انفصل عن الأسرة، أى الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له. وإذا وصل المجتمع الإنسانى إلى وجود الإنسان بدون أسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك مثله مثل النبات الصناعى [2].

(1) Gerald Leslie; «The Family in social context» Oxford university press, New York, 1967, p. 14.

(2) الكتاب الأخضر، معمر القذافى ص 129 .

من الأسرة إلى القبيلة :

إن ما تقدم من معاينة تحليلية حتى الآن، أبرز الأهمية والمكانة التأسيسية التى تتمتع بها الأسرة كحلقة تكوينية أولية فى البناء الاجتماعى العام ، وهى بهذا المعنى تمهد السبيل أمام تشكل أنماط أخرى من الانتظام الاجتماعى أكثر اتساعاً وأكبر حجماً، تبعاً لما تتعرض له هـذه الأسرة من تغيرات ديمغرافية نظراً لكثرة التوالد، بما يؤدى إلى إعادة تشكيل هيكليتها العامة مع ما يستتبعه هذا الواقع الجديد من تعدد المهام والوظائف التى تقوم بها.

إن الفكـرة الرئيسيـة التى نود التـأكيد عليهـا، هى أن المجموعة البشرية المحليـة التى تعيش فى منطقـة محددة وتتعاون فيما بينها إلى حد ما، يمكن لها أن تأخذ أشكال تنـظيم اجتماعى متنـوعة تنـوع الـظروف الـطبيعيـة البيئيـة المحيطة بها، والعوامل الوراثية التناسلية التى تكون صلب نموها واتساعها اللاحقين. ففى أنحاء عديدة من العالم يجمع الناس أنفسهم بطرق وأساليب اجتماعية متفرقة ، فقد يعتبر الفرد نفسه متصلاً بأواصر القربى إلى مجموعة معينة من الناس ضمن مجموعته المحلية ، وإلى مجموعة أخرى فى تجمعات محلية بعيدة ، وكل الأفراد الذين له بهم هذه العلاقة الخاصة يشكلون فى حقيقة الأمر أبناء عشيرته أو قبيلته.

ويكون بعض أولئك الأفراد أقرباء فعلاً بالدم ويمكن أن

ندعوهم بالعم أو ابن العم، بينما يكون بعضهم الآخر على علاقة لا نعتبرها وثيقة فى مجتمعاتنا إلا أنهم ينتمون إلى قبيلة تحمل الاسم نفسه، ويجب بالتالى أن يعـامل بعضهم بعضاً وكأنهم أقرباء بالدم فعلاً.

إن القبائل يمكن أن تتبع فى انتسابها خط الانحدار القرابى الأبوى ، مع العلم أن الشكل الأول هو السائد فى أغلب التشكيلات القبلية والعشائرية فى العالم ، والقبيلة سواء أكانت أبوية أم أمومية هى امتداد للأسرة بعد أن كبرت من وجوه عديدة،وغالباً ما ينادى أعضاء القبيلة المتقاربون سناً بعضهم بكلمـة أخ أو أخت، والرجـل المسن من العشيرة نفسهـا بالأب، والمرأة العجوز بالعمة أو الخالة ، وإن كل شخص فى القبيلة يعرف بالتأكيد الفرق ما بين أخيه الحقيقى وزميله الذى يطلق عليه كلمة الأخ أيضاً ولكنه يقدم له المساعدة الصادقة نفسها التى يقدمها لأخيه، وهكذا يتدعم الفـرد من خلال علاقاته مع مجموعة أكبر من أسرته المباشرة بكثير.

وكمـا تساعد الأسرة الفرد منها وتقف إلى جانبه فى أوقات الضيق ، كـذلك قبيلته أو عشيرته لا تبخل عليه بالمساعدة حين يكون فى موقف حرج. وتتراوح هذه المساعـدة من مساعدته بجمع مهر العروس إلى حماية حياته إذا ما لاحقته قبيلة أخرى بغاية الثـأر. وهذه المسؤولية الجماعية الكبرى للقبيلة عن سلوك وتصرفات أعضائها ، تجعل منها قوة حقيقية للنظام

الاجتماعى . وبما أن كل رجالها يدركون بأنهم سوف يتحملونّ قسطاً من المشكلة إذا انحرف أحد زملائهم، فإنهم يحاولون إبقاء العضو المذنب بالفعل ضمن حدود اجتماعية معقولة.

إن أهمية الفرق بين مهمات الأسرة ومهمات القبيلة، تكمن فى أن أى شكل من أشكال العائلة يعترف بعلاقة الأطفال بأمهم وأبيهم؟ إلا أن القبيلة إضافة لعلاقة الأبوة والأمـومة المباشرتين ، تفرض نوعـا من العلاقـة القائمـة على مبدأ الانتساب الفردى إلى الإطار الاجتماعى العام ، المعبر عن تماسكه وتضامنه فى علاقات القرابة العشائرية.

يقوم فرق آخر بين الأسرة والقبيلة، فى أن الأسرة البسيطـة المكونة من الأبوين والأولاد ذات عمر قصير نسبياً ، فبعد أن يكبر الأولاد يقيمون علاقات خاصة بهم ثم يتضاءل حجم تلك الأسرة، فى حين تبقى العشيرة أكثر رسوخاً واستمراراً على مر السنين . إنها تعاونية تستمر بعد غياب أى عضو من الأعضاء الذين يشكلونها. ولربما تختفى العشيرة أو قد تختلط بعشائر تابعة لقبائل أخرى، كما أنه من الممكن أن تنقسم إلى أفخاذ، ولـكن وجودها يستمر عادة عبر الأجيال. . ولهذا السبب فمن مسؤولية التجمع العشـائرى القبلى القيـام بممارسـة بعض الخدمات ذات النفع العام ، خدمات يمكن أن تقوم بها القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية تستمر فى وجودها بعد حياة أى عضو فيها.

إن لكل الأسر والعائلات التى يتألف منها مجتمع محلى ما، شعوراً بانتمائها إلى وحدة اجتماعية أكبر من المجموعة المحلية ، إلى وحدة تشتمل على عدد من التجمعات المختلفة.

إن التجمعات التى تؤلف القبيلة تحتل عادة الأرض المشتركة نفسها وتتكلم اللغة ذاتها ، كما أنها تعيش طريقة الحياة نفسها،ولكن لا الأرض المشتركة ولا اللغة الواحدة ولا الحضارة المشتركة يمكنها وحدها أن تعلل وجود أية قبيلة.

لهذا فإن القاعدة الأساسية لوجود القبيلة ليس أياً من هذه العوامل بل مجموعها الذى يعطى كل فرد فى القبيلة شعور الانتماء إلى كل رجال ونساء قبيلته. إن الروابط الحقيقية التى تربط أفراد أية مجموعة بعضهم ببعض، سواء أكانت أسرة أم عشيرة أم قبيلة، هى المواقف التى يقفها أفراد تلك المجموعة بعضهم من بعض، وكذلك نوع المساعدة المتبادلة والتعاون فيما بينهم التى هى المظاهر الملموسة لهذه المواقف. إن أنواع التنظيم الاجتماعى القائم على الأعراف المتوارثة كالمجالس القبلية وتقاليد الاحتفالات السنوية، تسهم إلى حد كبير فى تنمية شعور الوحدة والعمل المشترك بين أفراد المجموعة، فعندما يكبر الأطفال يتعلمون نماذج العلاقات والعادات والتقاليد العرفية هذه وكيف يسهمون فى مجلس قبلى مثلاً، والسبل العادية للتعامل مع غيرهم من رجال القبيلة، وكيف ينظمونهم، وما يتوقعون منهم، ومتى يجب تقديم الدعم

والضيافة إليهم وغير ذلك. وبهذا تخلد القبيلة نفسها جيلاً بعد جيل، وتعمل بالتالى على ترسيخ القيم والعادات والتقاليد الموروثة عبر الذاكرة الجماعية وإضفاء طابع القداسة والاحترام إلى كل ما يمت بصلة إلى أعرافها العامة.

لقد كانت مناسبة الحرب، محطة رئيسية لاجتماع كل العشائر التى تتألف منها القبيلة ، أو عدد منها للقيام بعمل مشترك نحو هدف عام واحد. إن زمن الحروب هو السياق الذى أكثر ما تعمل فيه القبيلة بشكل مشترك كوحدة اجتماعية متماسكة . وبما أن الرجال يشعرون بأواصر القربى فيما بينهم فإنهم يعتبرون أى هجوم على عشيرة منهم كأنه هجوم على القبيلة كلها ، فسرعان ما يجمعون شملهم للدفاع المشترك أو لإعداد هجوم مضاد.

لابد من التذكير أن ما نقوم باستعراضه حتى الآن ، يندرج فى إطار التمهيد العام لتعريف التشكيل القبلى، بما هو الحلقة الثانية فى سلم التدرج الاجتماعى العام، الذى عرفته البشرية، من أشكال التنظيم الاجتماعى، بدءاً بالأسرة وانتهاء بالدولة القومية المعاصرة. ذلك أن القبيلة، كإطار أوسع وأكبر حجماً من الأسرة فى تنظيم علاقات القرابة، قد خصّها المفكر معمر القذافى - كما هو معلوم - بنص خاص لمعالجتها فى إطار عرضه للركن الاجتماعى من النظرية العالمية الثالثة، نظراً لأهمية هذا التشكيل الاجتماعى فى تاريخ الحضارة الإنسانية

التى عرفتها البشرية حتى الآن، وفى تاريخ النسق الحضارى العربى على وجه الخصوص. لذا، فإننا سوف نعود لاحقاً إلى معالجة موضوع القبيلة على صعيد البنية والوظيفة والأدوار والعلاقات والقيم والأعراف والتقاليد التى تتضمنها، مع إبراز وتحليل معمقين للعناصر الإيجابية والسلبية فى تكوينها العام. إن ما نحاول تبيانه فى هذا الفصل، يبقى محدوداً بإطار الصورة العامة التى يحددها لنا فكر النظرية العالمية الثالثة، المثبت فى بداية هذه المعالجة فيما يتعلق بآفاق التطور والانتقال، كخط تاريخى حتمى وضرورى فى مسار أشكال التنظيم الاجتماعى الذى عرفته البشرية حتى الآن.

نتابع التمهيد النظرى المنهجى المتعلق بآلية الانتقال من شكل الأسرة إلى شكل القبيلة فنقول ، إنه على الرغم من أن كثرة التوالد تعتبر العامل الرئيسى فى تفسير تحول التنظيم الاجتماعى، فإن هناك مراحل وسيطة فى تركيب البناء الاجتماعى الذى تشكل الأسرة النواتية قاعدته الأساسية؛ من أهم هذه الأشكال المرحلية للانتقال بين الأسرة والقبيلة تأتى الأسرة الواسعة الممتدة المؤلفة من عدة أسر أحادية ترتبط معاً برباط التسلسل القرابى الدموى أو الأبوى وتعيش معاً فى مسكن واحد، وبهذا يمكن أن نطلق عليها اسم «العائلة» الموحدة السكن. وتتركب مثل هذه الأسرة من أكثر من جيلين جيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأحفاد وقد تزيد على ذلك أيضاً.

ليس من الضرورى أن تكون الخلايا الأسرية التى تكون الأسرة الممتدة أحادية الزواج. ففى مجتمعات النسب الأبوى يمكن أن تكون الخلايا أسراً متعددة الزوجات ، بينما فى مجتمعات النسب الأمومى نجدها أحادية الزواج، ويقـرر شكل هـذه الخلايا نوع المسكن: عصبى Virilocal أو رحمى Vxorilocal ففى نوع المسكن الأول يبقى الأبناء ويحضرون زوجاتهم إلى بيت الأب، بينما فى النوع الثانى تبقى الفتيات يقيم معهن أزواجهن ، وفى كلتا الحالتين نجد أن المسكن بيت كبير يتسع للأجيال المتعاقبة التى تعيش معاً.

إن أهم ما يميز الأسرة الممتدة أو العائلات الكبيرة الموحدة المسكن، هو خضوعها اقتصادياً للأب أو الجد أو الأخ الكبير الذى يتصرف فى كل دخل أو نشاط أفراد هذه الخلايا المتعددة وكذلك تسيطر فى التنظيم الأمومى الأم أو الجدة أو الأخت الكبرى على أشكال النشاط الاقتصادى للأسس الأحادية التى تكون أسرتها الممتدة. بهذا، فإن هذا النوع من التنـظيم الأسرى المركب يلغى إحدى مهام الأسـرة الأحاديـة، وهو التعاون الاقتصادى المستقل، ويجعلها معتمدة تمامـاً على التعاون الاقتصادى لعدد أكبر من أفراد الأسر الأحادية. ولا شك فى أن تنشئة الأطفال بيولوجياً وحضارياً تصبح جزئياً من مهام الأسرة الأحادية ويشارك مجتمع الأسرة الممتدة فى هذه المهام بدور كبير، وبذلك تنحصر مهام الأسرة النواتية هنا فى العلاقة الجنسية بين الزوجين.

ويسمح نظام الأسرة بنشأة النظام الأبوى المتسلط أو السلطوى Patriarcal أو الأمومى المتسلط، بحكم أن رئيس العائلة يجمع فى يديه غالبية السلطات الاقتصادية بالإضافة إلى سلطات أخرى اجتماعية وقانونية، بحكم علاقات الأب أو الأخ الأكبر بالأبناء والأخوة الأصغر، وهو بذلك يكون سلطة وقوة لها خطرها فى المجتمعات البسيطة أو التقليدية وخاصة فى شكل التركيب والاتجاهات السياسية العامة [1].

لقد أصبح واضحاً بالنسبة إلينا، أن شكل البناء الاجتماعى للمجتمعات البشرية إنما يتحدد على أساس علاقات القرابة. وإلى جانب ذلك تلعب عدة عناصر أخرى دورها فى بناء المجتمع، مثل الأجيال العمرية والتكوين الجنسى والعناصر الحضارية الأخرى من عوالم اقتصادية ودينية وسياسية وتقنية؛ إلا أنه أصبح من المسلم به، أن تقع الأسرة فى أول قائمة الأشكال التى تكوّن البناء الاجتماعى. ولا يجب أن يفهم من هذا، الأسرة بمعناها الذى نمارسه، بل أى من أشكال التكوين الذى يربط فردين من الجنسين مع ذريتهما بصفة دائمة أو مؤقتة، ويترتب على الأسرة بهذا المعنى الواسع علاقات نسب للفرد. وتختلف المجتمعات فى أنسابها اختلافاً بيناً، فمنها ذات النسب الأبوى وهو الغالب، ومنها ذات النسب الأمومى

---

(1) د. محمد رياض : الإنسان ،دراسة فى النوع والحضارة؛ دار النهضة العربية بيروت ، 1974ص 515 و 516.

كما فى بعض المجتمعات البدائية القليلة، ومنها أخيراً ذات النسب المختلط؛ ويكتسب الفرد تلقائياً من خلال عضويته فى مجموعة النسب كافة حقوقه وواجباته ومكانته الاجتماعية والسياسية على المستوى المحلى أو على المستوى العشائرى أو القبلى، وذلك مرتبط باستمرارية وديمومة مجموعة النسب كتجميع محلى أكثر وأشمل فى الأسرة والعائلة، وبواسطتها تتحدد الحيازة والملكية وتورث اجتماعياً، وكذلك الوظائف الاجتماعية والقيادية والعسكرية والدينية والألقاب المختلفة.

إن العشيرة كنمط تنظيمى اجتماعى لا تظهر فى كل المجتمعات. وكلمة العشيرة مصطلح غامض بعض الشىء، ولكنه فى مجموعه يعنى ارتباط عدد من مجموعات النسب معاً فى أصل واحد مشترك، سواء أكان ذلك الأصل حقيقياً أم من القدم بحيث أصبح جزءاً فى الأسطورة، وفى كلتا الحالتين لا يجب أن نتوقع أصولاً واحدة لكل أعضاء العشيرة، فهناك كثيرون من الأفراد الذين انضموا إلى عضوية العشيرة خلال تاريخها الطويل، ويحدث هذا الانضمام لأسباب كثيرة منها الغزو أو الرغبة فى تدعيم العشيرة عددياً بقبول مجموعات نسب مختلفة داخلها.

ومن الملاحظ أن العشائر ترتبط دائماً بالمجتمعات ذات النسب الأحادى، كما أنها على الغالب منها تمارس الزواج الخارجى، ولعل الاستثناء الوحيد الرئيسى يكمن فى التنظيم

العشائرى العربى الذى يمارس كما هو معلوم الزواج الداخلى التفاضلى من بنت العم. وعلى وجه العموم ، يمكن أن تتلاشى بعض العشائر وتنشأ عشائر جديدة فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموارد المحدودة، بينما تعمر العشائر فى مناطق الموارد الاقتصادية الغنية والأعداد السكانية الكبيرة.

من المفروض نظرياً أن القبيلة هى التجميع النهائى لعدد من العشائر تنحدر من أصل واحد بعيد،إلا أنه توجد عند بعض المجتمعات تنظيمات أخرى تتوسط بين التنظيم العشائرى والقبلى . ففى حالات انقسام المجتمع إلى عشيرتين كبيرتين تمارسان الزواج الخارجى، فإنه يطلق على هذا التنظيم المجتمع الانقسامى النصفى، وفى حالة اشتراك عدد من عشائر القبيلة فى مصالح معينة ، فإن هذه العشائر المتشاركة يطلق عليها اسم المجموعة الأخوية أو الزمرة الأخوية ، وبذلك فإنه يحدث أن نجد قبيلة واحدة تنقسم إلى شقين وعدة تجمعات أخوية وعدد أكبر من العشائر، وبرغم ذلك، فإن مثل هذه التكوينات الاجتماعية (قبيلة، أو مجموعة عشائر متحدة) لا تلعب دوراً خطيراً فى حياة المجتمع إلا فى حالات قليلة كالحرب أو الصراعات الداخلية، وفيما عدا ذلك تظل مجموعة النسب أو العشيرة حجر الزاوية فى التكوين الاجتماعى الذى يعلو التنظيم العائلى والأسرى[1].

---

(1) د. محمد رياض، المرجع السابق، ص.ص (540-542).

من القبيلة إلى - الدولة الأمة:

لما كان الأساس الذى تبنى عليه القبيلة هو الأسرة فمن الطبيعى أن تكون الأمة امتداداً لمجتمع تنطوى تحته كل المجتمعات الأخرى، وبالتالى تكون الأمة عبارة عن وحدات اجتماعية طبيعية تقوم فى معظمها على صلة قرابة الدم وعلى الشعور بوحدة الانتماء والمصير. والدولة إطار سياسى تنظيمى ينبثق من ذات الأمة ويعبر عن تطلعاتها وأهدافها، الأمر الذى يجعله بالضرورة منسجماً ومنطبقاً تماماً مع معطياتها وإمكانياتها[1].

إن المتتبع للتطور التاريخى للدولة يستطيع أن يميز بين ثلاثة تصورات رئيسية: أما التصور الأول فهو الذى يعتبر الدولة بمثابة النظام القانونى الذى تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً. والتصور الثانى ينظر للدولة بوصفها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة أو بعبارة أخرى إن هذا المنظور يميل إلى تصوير الدولة على أنها أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكى تتحكم فى المجتمع بأكمله. وثالث هذه التصورات هو ذلك الذى يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيماً يستعين به مجتمع قائم على المساواة فى تحقيق وإنجاز الأهداف العامة.

---

(1) سليمان صالح الغويل: الدولة القومية، ص 52.

ومع أن كلاً من هذه التصورات يبرر موقفه على أسس محددة بحيث يرفض التصور الآخر، إلا أن واقع الأمر يعكس مدى تعقيد الظاهرة التاريخية التى نحن بصددها. . ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تتناول هذه التصورات الثلاثة. وعلى أية حال، فإن الشيء الذى تجدر الإشارة إليه أن الدولة كأداة حكم تقليدية لا تُفهم إلا فى سياق تاريخي بوصفها هيئة ذات سيادة كانت نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية المتعاقبة. وهى حين تفرض إرادتها على المجتمع، فإنما تعبر بذلك عن صيغة قانونية لا تأتى من فراغ بل تعكس الإرادة العامة للمطالب والرغبات الاجتماعية. أى أنها بمعنى آخر «طريقة» يلجأ إليها المجتمع لتنظيم السلوك الإنسانى، فهى النظام القانونى الذى تقيد معاييره سلوك الأفراد وتصبه فى قوالب محدّدة[1]. وهذا يسرى على المجتمعات التى لا يكون فيها الشعب هو مصدر السلطات بحيث تتولى الجماهير نفسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تحديد إمكاناتها وإشباع حاجاتها ملغية بشكل نهائى الشخصية القانونية والاعتبارية للدولة التقليدية.

ومما لا شك فيه، أن الدولة باعتبارها أداة حكم تقليدية ترتكز فى تبريرها لوظيفتها العامة، على الغايات والأهداف

(1) Lee Stephen Leacock, Elements of political science London , Consrable and Company LTD, 1921, Ch1 .

التى تسعى لتحقيقها، فهى تشرف على مجموعة هائلة ومتنوعة من المصالح الشخصية والجماعية المتنافسة والمتعاونة، ومن الواضح أن مطالبتها بولاء الأفراد لها، تقوم على قدرتها بجعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها، وربما كان التعريف الذى قدمه كل من (ماكليفر وهيج) للدولة، من أهم التعريفات المعتمدة بهذا الخصوص. فالدولة عندهما تتميز عن باقى المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر[1]. ويضيف (كابلان ولازويل) إلى ذلك تعريفهما للدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة[2]، وهذا التعريف الأخير هو الذى يظهر بوضوح عناصر الدولة أو أركانها الأربعة: الشعب والإقليم والحكومة والاستقلال، بوصفها المعايير المستخدمة فى تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى.

ومن المسائل الأخرى التى برزت أثناء محاولات تعريف الدولة ، مسألة التفرقة بينها وبين المصطلحات الشائعة الأخرى التى أهمها: المجتمع والأمة والحكومة. إن هناك كثيراً من الذين يخلطون بين الدولة والمجتمع، فقد كتب (بيرك) يقول «إن المجتمع هو فى حقيقته نوع من التعاقد، ولا يتعين أن تعتبر

(1) Machvar anel H. Haige, society an Introduction Analys, New York, Renehart, 1949, p. 456.

(2) Laswell and Kaphan Power and Society New University Press, 1950 P. 181 .

الدولة أكثر من عضو مشارك فى هذا الاتفاق»[1]. إن الإنسان كائن اجتماعى بطبيعته وتعتمد شخصية الإنسان على شبكة من الجماعات والمنظمات التى ينتمى إليها، والمجتمع هو مركب من العلاقات الاجتماعية التى تكونت من خلال هذه الجماعات والروابط، والشيء الذى يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم «الوعى المتبادل»؛ وهكذا فإن المجتمع التقليدى يضم عديداً من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التى تمثل تنظيماً عقلياً يحقق أهدافاً محددة بالذات، شأنه فى ذلك شأن المنظمات الأخرى التى تنتشر فى المجتمع بأسره وتمارس بعض الوظائف.

ولهذا فإن أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع تتمثل أولاً فى أن كلاً منهما يختلف عن الآخر من حيث الوظيفة. فوظيفة الدولة هى تدعيم وتثبيت الإطار القانونى، والهدف الرئيسى هو المحافظة على القانون والنظام؛ بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة حتى يتمكن من إشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية. كذلك لاحظ (باركر) أنه من الناحية البنائية، هناك فارق بين الدولة والمجتمع «فأعضاء أمة معينة ينتمون إلى تنظيم واحد فقط هو الدولة يتسم بأنه تنظيم قانونى يخضع لأهداف وقواعد قانونية مقررة، على حين أن هؤلاء الأعضاء ينتمون إلى تنظيمات متعددة تشبع حاجاتهم

---

(1) «State» from the Encyclopeadia of the social science .

الاجتماعية ولا تخضع لنفس هذه القواعد الملزمة»[1]. إن هذه التفرقة بين الدولة والمجتمع تلقى الضوء على الطابع الحقيقى للدولة وتوضح سلطتها المحدودة التى تمارسها استجابة لمتطلبات المجتمع التقليدى الذى يخضع لسلطة الدولة.

أما الفرق بين الدولة والأمة، فهنا نلاحظ أن بعض الدارسين يرون أن الأمة هى جماعة من الناس تربط بينهم روابط وحدة الجنس واللغة والدين وتجمعهم مشاعر واحدة تطورت عبر الزمان ، على حين أن الدولة لا تعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية وقانونية.. ومعنى ذلك أن الأمة أكثر تعقيداً وتركيباً من الدولة، فهى لا تفهم فحسب فى ضوء الروابط العرقية والسلالية، ولكنها كيان اجتماعى وأخلاقى تكون عن طريق وحدة الأصل والبيئة والتاريخ والقيم المشتركة. إنها جماعة من الناس تحققت وحدتهم على أساس وحدة الأرض أو الجوار وما ترتب على ذلك من انتماء مشترك للوطن وهو ما يعرف بالوطنية ، ثم على أساس وحدة الزمن أو التاريخ والميراث المشترك للأجيال السابقة وما يترتب على ذلك من وحدة فى أسلوب الحياة.

إذا ما نظرنا إلى الأمة من الناحية العضوية أو روابط الدم، نجد أن أبناء الأمة الواحدة غالباً ما ينحدرون من قبائل وعشائر

---

(1) Barker. Principles of social and political theory, P. 48.

متماثلة وسلالات بشرية غير متباينة ممن جمعتهم وحدة الأرض خلال موجات الهجرة البشرية المتعددة وشاعت بينهم تقاليد وأعراف ارتبطوا بها، وأصبحت من سماتهم الأساسية.

إن المعنى الحقيقى الذى يمكن إعطاؤه للحضارة البشرية هو الارتكاز على فكرتين أساسيتين هما التاريخ والأمة، أولا لأن كل حضارة هى ثمرة التاريخ، فالتاريخ يحمل إلى الحاضر ثقل الماضى، وثانياً لأن الأمم الآن هى المجموعات الحضارية المحددة، إلا بالنسبة إلى المجتمعات المتخلفة جداً. إن حدود الحضارات البشرية تطابق حدود الأمم تقريباً إلا فى المجتمعات القليلة النمو من الناحية التكنولوجية ، هذه المجتمعات التى درسها علماء الأقوام فرأوا فيها قبائل وشعوب صغيرة تشكل الأطر الحضارية الأساسية، ومع ذلك نرى الحضارة تميل هنا أيضاً إلى أن تصبح قومية. وثمة أمم حديثة لا تقابل حضارة وحيدة ولكنها المحل الذى يجمع عدة حضارات، مثال ذلك سويسرا التى تتواجد فيها حضارات جرمانية وفرنسية وإيطالية.

من الصحيح أن الحضارات الحديثة تتجه إلى تجاوز الإطار القومى ، ولكن هذا الأخير يبقى أساسياً فى الوقت الحاضر. ويمكن لنا أن نوحد عملياً بين الحضارات والأمم من حيث هى عوامل صراعات سياسية معاصرة، نعم ليست الأمة حضارة فحسب، وإنما هى أيضاً تكوين اجتماعى علاقته قومية، وفيها

تتمازج عناصر كثيرة. فبعض الباحثين يعرف الأمة على أساس التربة والإطار الجغرافى وتأثيره فى البشر كنظرية الحدود الطبيعية ونظرية المناخات، وبعض آخر يعرف الأمة باللغة أساس التواصل الذى يهب الجماعة تلاحمها العميق، وبعض آخر أيضاً يعرف الأمة بالعرق. وأمام هذه النظرات «المادية» هناك نظرات «روحية» فبعضهم يعرف الأمة بعقيدة أو إيديولوجيا تحملها الأمة إلى العالم وتنشرها فيه، وبعضهم الآخر يعرف الأمة على أساس وجود إرادة الحياة المشتركة على أساس وحدة المصير.

فالحضارة إنما تتميز بالنسب والأشكال التى يتخذها فى مجتمع معين كل عنصر من عناصر الواقع الاجتماعى، وهذا يصدق تماماً على الأمة ومختلف العناصر المكونة لها. إن الأمة على هذا الأساس هى ثمرة التاريخ، فكما أن الفرد يعرف بتاريخه كذلك الأمة تعرف بتاريخها. وكما أن الإنسان يعيد بناء ماضيه فى كل لحظة فيختار بعض الوقائع وينسى بعضها الآخر، كذلك تدعى الشعوب لنفسها تاريخاً حقيقياً أو وهمياً يؤثر فى تصرفاتها ومؤسساتها تأثيراً عميقاً، وهى حينما تفعل ذلك، تكون قد أقامت لنفسها أسس الفكرة القومية. وهنا حدد القذافى المسار الصحيح للأمة فقال: «الأمة ليست أصلاً فقط حتى وإن كان الأصل هو أساسها ومنشؤها، ولكن الأمة علاوة على ذلك هى تراكمات تاريخية بشرية تجعل مجموعة من الناس تعيش على رقعة واحدة من الأرض، وتصنع تاريخاً

واحدا ويتكون لها تراث واحد، وتصبح تواجه مصيراً واحداً . .
وهكذا فالأمة بغض النظر عن وحدة الدم هى فى النهاية انتماء
ومصير»[1].

وعلى هذا الأساس فإن الأمة أكثر من إطار حضارى، إنها الجماعة نفسها. . المجتمع الكلى كما يعيشه أعضاؤه بما يحتويه من قيم وأفكار. إن الأمة والنظام القومى القيمى المترتب على وجودها هى بناء متكامل سياسى يهدف إلى تحقيق الشخصية الأساسية الحضارية فى نسق اجتماعى واضح المعالم. . إن هذه الفكرة تشكل المرتكز الرئيسى للصراعات السياسية المعاصرة خاصة حين يكون وجود الأمة نفسه معرضاً للأخطار الناتجة عن الحروب العدوانية الاستعمارية. هذا ما يحدث فى البلاد التى تنال استقلالها القومى حديثاً. . ففى هذه الحالة تسترد الدعوة القومية معناها الثورى، ويميل الاجتماع القومى إلى وقف الصراعات الداخلية وخلق صراع مع الأمم والقوميات الأخرى.

إن الدولة ككيان سياسى تخلقه عدة عوامل أبسطها وأولها القومية. فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى وهى التى يدوم بقاؤها ما لم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها، أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر. فلو

---

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 137.

خضع التكوين السياسى للتكوين الاجتماعى العائلى والقبلى أو الطائفى وأخذ اعتباراته لفسد.

وبعد، لقد استعرضنا الآن أهم المكونات التى تشكل المسار التمهيدى، على الصعيدين النظرى والمنهجى المتعلقين بتبيان ما أفرزته قوانين الحركة الاجتماعية ـ التاريخية العامة لتطور البناء الاجتماعى العام، مستلهمين بذلك حلقات الارتقاء المكونة للتدرج الاجتماعى العام، كما هى ملحوظة فى تعريفات القذافى المخصصة لصياغة النظرية العالمية الثالثة، وبشكل أكثر تحديداً ما يتعلق منها بالركن الاجتماعى. إن كل المعطيات الأكاديمية التى برزت، فيما نحن نحاول تحليل فكر القذافى، إنما تؤكد بوضوح تام صحة المنطلقات الفكرية العامة التى استند إليها فى تقرير صياغاته الاجتماعية العامة، وتجعل من التعريفات الواردة فى النص المثبت فى بداية هذا الفصل قيمة «مرجعية» أساسية فى عملية بناء الإطار الفكرى العام للعقل السياسى المعاصر.

ثانياً: روابط وعلاقات الانتظام الاجتماعى العام:

« إن العلاقة التى تربط الأسرة هى التى تربط القبيلة وهى التى تربط الأمة وهى التى تربط العالم إلا أنها تفتر كلما كثر العدد. فالإنسانية هى القومية والقومية هى القبلية والقبلية هى الرابطة الأسرية إلا أن درجة حرارتها تبرد من المستوى الصغير إلى المستوى الكبير. هذه حقيقة اجتماعية لا

ينكـرها إلا الـذى يجهلها . . . إذن الـرابطة الاجتمـاعية والتماسك والوحدة والألفة والمحبة أقـوى على مستوى الأسرة منه على مستوى القبيلة، وأقوى على مستوى القبيلة منه على مستوى الأمة، وأقوى على مستوى الأمة منه على مستوى العالم »[1].

يتجاوز القذافى فى هذه الفقرة من النص المتعلق بتحديد وتعريف حلقات التدرج الرئيسية التى يتبعها مسـار التطور الحاصل فى أشكال تنظيم البناء الاجتماعى العام، هيكلية هذا البناء المتدرجة من الأسرة إلى القبيلة فـالأمة القـومية إلى العالمية، ليطرح على بساط البحث موضوع العلاقات والروابط التى تنشأ داخل هذه الحلقات المركزية فى مسار الحَراك التاريخى والاجتماعى الذى عرفته البشرية حتى الآن.

إن الجديد فى هذا الطرح النظرى المتقدم الذى يقدمه المفكر القذافى يتحدد أساساً فى تجاوزه لمظاهر الاختلاف الشكليـة السـائـدة فى أنمـاط الانتـظام الاجتمـاعيـة التى استعرضناها حتى الآن ليطرح طبيعة ومضمون وجوهر العلاقات والـروابط التى تتمحـور حـولهـا هـذه الأشكـال المتنـوعـة **«إن العلاقة التى تربط الأسرة هى التى تربط القبيلة وهى التى تربط الأمة وهى التى تربط العالم، إلا أنها تفتر كلما كثر**

(1) معمر القذافى : الكتاب الأخضر، ص 130 و 131.

العدد»[1]. هكذا، وبهذا الوضوح التعبيرى النظرى يمهد القذافى لفهم واستيعاب مضمون الرابط الإنسانى الأولى التكوينى، الذى يشكل الأساس التمهيدى لكل علاقات التضامن الاجتماعى بأنماطها المتعددة من التماسك والوحدة والمحبة والألفة.. هذه الأنماط السلوكية الاجتماعية هى فى جوهرها التأسيسى الإنسانى من طبيعة واحدة، تهدف إلى إيجاد أفضل السبل لحفظ التكافل الاجتماعى على أن هذا الأخير يخضع لتغيير كبير فى درجة التحامه وحرارة تآزره كلما ارتفعنا فى مستوى التدرج الاجتماعى من الأسرة إلى القبيلة إلى الأمة فالإنسانية. «.. **هذه حقيقة اجتماعية لا ينكرها إلا الذى يجهلها**» ويؤكد القذافى أن درجة الحرارة فى طبيعة الترابط الاجتماعى السائد فى شكل محدد من أشكال النظم الاجتماعية المعروفة، إنما تبرد من المستوى الصغير إلى المستوى الكبير، وهذا التحديد يشكل مادة أساسية بتوجه علمى يتوخى رؤية كيفية ترجمة هذا الطرح على أرض الواقع الاجتماعى بتعبيراته المتنوعة التى رأيناها حتى الآن، منطلقين من المفاصل النظرية العامة التى يقدمها فكر القذافى القائمة على اعتبار أن «**الرابطة الاجتماعية والتماسك والوحدة والألفة والمحبة**» هى الوظائف الاجتماعية والنفسية الأساسية لكل شكل من أشكال البناء الاجتماعى العام مهما اختلفت أنماط

---

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 131.

انتظامه التاريخية والحضارية، وذلك بإجماع كل المدارس العلمية المعروفة والمتخصصة بدراسة الإنسان، والمجتمع. . هذه الوظائف إنما هي «**أقوى على مستوى الأسرة منه على مستوى القبيلة، وأقوى على مستوى القبيلة منه على مستوى الأمة، وأقوى على مستوى الأمة منه على مستوى العالم**».

كيف تفسر هذه المقولة نفسها على صعيد البناء الاجتماعي المتعلق بكل شكل من هذه الأنماط الاجتماعية المعروفة؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد لنا من العودة إلى تبيان المهام النفسية والاجتماعية العامة السائدة في كل من الأسرة النواتية والقبيلة والأمة والعالم، وبالتالي قياس درجة التضامن الاجتماعي المترجم إلى عدد غير محدود من القيم والروابط والعلاقات.

الرابطة والمشاعر والقيم:

من المعروف أن درجة الالتحام القصوى على صعيد الرابطة الاجتماعية، مع ما ينتج عنها من أشكال التضامن والتماسك والوحدة، إنما تجد تعبيرها المباشر على مستوى الأسرة التكوينية الأولية ، حيث لمشاعر وقيم الألفة والمحبة والتآزر الدور الرئيسي في النسق السلوكي السائد بداخلها. إن الأسرة هذه تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية نظراً لعلاقتها بالفرد والمجتمع، والتي تتجسد في الوظائف الجوهرية التي تقدمها للمجتمع الكبير من خلال قيامها برعاية الفرد والسهر على تلبية حاجاته من خدمات وعناية وإشراف.

يهتم كل رجل وامرأة اهتماماً بالغاً بمسألة وشؤون العائلة التى ينتميان إليها، وهذا الاهتمام يتجسد فى نوعية العلاقات الحميمة والمتماسكة التى تربطهما ببقية أعضاء العائلة والقرابة وطبيعة العلاقات هذه تجعل كل منهما يشعر بالارتياح والطمأنينة وبالحماية من العزلة الاجتماعية والأخطار الخارجية التى قد تهدد كيانه ومستقبله[1]. لذا تلعب العلاقات الاجتماعية التى تربط الفرد بأسرته الدور المؤثر فى تطوير وتنمية حالته الروحية والأخلاقية والإنسانية، وهذا ما يساعده على تحقيق ذاتيته والاستفادة من قدراته وقابليته. إن الأسرة تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية التى تساعد على تحقيق ذاتية الإنسان وبناء شخصيته نظراً لما تقوم به من وظائف أساسية ومهام جوهرية ينتفع هو منها، وبالتالى تستطيع تطوير وتنمية مجتمعه نحو الأحسن والأفضل. ووظائف الأسرة الأساسية تتلخص فى إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ووطنية وفى إشباع الحاجات الانفعالية والعاطفية للأبوين وإعداد دار للسكن. . إضافة إلى الوظائف والخدمات الاقتصادية الدينية والتربوية والاجتماعية والترفيهية التى تقدمها لأبنائها وللمجتمع الكبير[2].

---

(1) Radicliffe Brown, the structure and Function in Primitive Society London 1956 P.P 3-5.

(2) المرجع السابق ص 215.

وتتجسد أهمية الأسرة بقيامها بوظيفة تنشئة الأطفال التى من خلالها تستطيع تلقينهم بأخلاق وقيم ومقاييس ومعتقدات وأهداف المجتمع الذى تعيش فيه وتتفاعل معه، لذا تساعد عملية التنشئة الاجتماعية التى تتبناها الأسرة على تكوين الشخصية النموذجية عند الفرد والتى تعبر عن شخصية وأخلاقية وذاتية المجتمع الكبير. ولكن هذا لا يعنى بأن التنشئة الاجتماعية هى العامل الوحيد الذى يؤثر فى تكوين شخصية الفرد، فهناك عوامل أخرى تشارك مشاركة فعالة فى بناء وصقل الشخصية ووضعها فى قالب معين كالعوامل الوراثية المؤثرة فى الشخصية والعوامل الاجتماعية التى تنعكس فى الجماعات الاجتماعية المختلفة التى ينتمى إليها الفرد.

إن ما يميز الأسرة، إضافة إلى تلك الوظائف الرئيسية بما لها من تأثير قوى على طبيعة التماسك والوحدة بين أفرادها، هى تلك العلاقات القائمة على التعاضد والتعاون والتضامن خصوصاً عند تعرض أحد أفرادها للخطر والتحدى، بحيث تبرز الأسرة حينها كبنيان موحد ومتماسك ومرصوص أثناء الأزمات، والمشاكل الحياتية التى تمر بها؛ وعند وقوع أحد أفراد هذه الأسرة فى مشكلة أو أزمة، نفسية كانت أم مادية فإن إخوته وأهله يسارعون لمساعدته وتقديم العون إليه إلى أن ينقذونه من المشكلة أو الأزمة التى ألمت به. إن هذه الوحدة وهذا التماسك داخل الأسرة، يمنحها نوعاً من الضمان والاستقرار والطمأنينة التى تساعدها على تنظيم أمورها وتحقيق

أهدافها وطموحاتها، إضافة إلى مشاعر الود والمحبة والألفة الحميمة بين أفرادها والمعبر عنها بنمط من علاقات القرابة الأسرية.

تبعاً لما تقدم فإن طبيعة الرابطة الاجتماعية الحميمة السائدة على مستوى التشكيل الأسرى، مع ما يرافقها من قيم التضامن الأسرى والتعاضد المبنى على صلة الدم، مروراً بمشاعر المحبة والألفة ، كل ذلك عناصر تكوينية تؤكد قوة وصلابة الترابط الإنسانى عند هذا المستوى الأولى من مستويات التدرج الاجتماعى العام.

إن درجة الحرارة فى طبيعة هذا الترابط الإنسانى الاجتماعى لابد لها من الفتور حين الانتقال إلى متكون قرابى اجتماعى أكبر من الأسرة، تبعاً لتعقد شبكة العلاقات الداخلية وتشعبها إلى مستويات متعددة ومختلفة كما هو الحال بالنسبة للتشكيل الاجتماعى القبلى.

إن طبيعة التشكيل الاجتماعى القبلى بما يحتويه من مركبات علائقية متدرجة ، ومن قيم ومشاعر وسلوكيات متفاوتة فى درجة التحامها وترابطها، تجعل من الوظائف المتنوعة التى تضطلع بها القبيلة ، قابلة هى بدورها للتدرج فى مستوى تماسكها، بدءاً من الأسر الصغيرة، مروراً بالبطون والأفخاذ، وصولاً إلى العائلات الموسعة الممتدة التى تمهد لشكل

العشيرة، حتى القبيلة بمعناها البنيوى الاجتماعى العام. على هذا الأساس يصبح من الجلى، أن تكون درجة التماسك والالتحام متفاوتة الحرارة، تبعاً لآلية الانتقال والانتماء إلى كل حلقة من حلقات التكوين القبلى العام.

ولتوضيح ما سبق تبيانه أعلاه، سوف نعطى مثالاً يتعلق بمفهوم الأسرة فى الجاهلية عند العرب. فإذا ما عدنا إلى الحياة الاجتماعية الجاهلية ونمط التشكيلات القبلية وعلاقاتها وإلى المدلول اللغوى للكلمة، أمكننا أن نستخلص ونرسم حدود الأسرة ومفهومها كما كان سائداً.

فكلمة أسرة تحمل فى معناها صورة مصغرة للحياة الاجتماعية فى العصر الجاهلى، حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون، وكان واجب الجميع التناصر والتآزر والتضامن لحفظ القبيلة. من هنا يبدو أن كلمة أسرة هى فى نطاق الفعل «آسر» ولعلها صيغة أخرى للفعل «آزر» بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بالزاى وهذا أمر معروف وكثير الحدوث فى اللغة العربية[1]. إن لكلمة أسرة إذن صلة بحياة القبيلة وحياة البداوة ، وهى كذلك للعلامة اللغوية أو للاشتقاق من جهة ولارتباطها الوثيق بالتقسيمات الاجتماعية فى زمن

---

(1) حسن الكرمى: الأسرة وتطويرها فى المحيط الإسلامى، صدر عن الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية، ص 68 و 69.

الجاهلية من جهة أخرى، فهى كما أظهرنا تشكل قاعدة الانطلاق الأساسية فى الأنساب بعد المرهط [1].

أما كلمة عائلة فمستحدثة مشتقة من الفعل «عال» وتكشف لنا عن المعنى المراد بها ، وهو كونها مجموعة الأفراد الذين يعيلهم معيل أو كاسب ، لذلك نفضل استعمال كلمة أسرة للدلالة على أصغر تشكيلة أو وحدة اجتماعية فى سلم حساب النسب.

إن مضمون العلاقات الاجتماعية الإنسانية إذن خاضع باستمرار للتغير بحسب طبيعة النظم الاجتماعية السائدة بما تحتويه من عناصر مكونة. لذا يصبح من الواضح أن نلحظ التفاوت فى مستويات الأداء والوظيفة والسلوك التى تتميز بها كل حلقة من حلقات التدرج الاجتماعى العام، على الرغم من أن طبيعتها فى نهاية المطاف هى واحدة أى الرابطة الإنسانية كما هو وارد فى تحديد القذافى عن هذا الموضوع.

فنحن لو انطلقنا مع الباحث الاجتماعى الأنتروبولوجى الشهير، (ريموند فيرث) فى كتابه الصغير القيم «نماذج بشرية» نراه يميز بين أربعة مبادىء أساسية تؤدى إلى ظهور النظم الاجتماعية وهى الجنس والسن والموطن والقرابة. ومع أن

---

(1) د. زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية؛ معهد الإنماء العربى، بيروت 1976، ص 43.

هذه المبادىء العامة توجد بغير شك فى كل أنواع المجتمعات فإنها لا تلعب فى المجتمع الحديث - كالدولة القومية المعاصرة - الدور نفسه الذى تقوم به في المجتمعات التقليدية، فالمجتمع الصناعى الحديث مثلاً لا يظهر فيه التفاضل الاجتماعى والاقتصادى على أساس اختلاف الجنس بنفس الدرجة من القوة التى نجدها فى المجتمع التقليدى[1].

كذلك يهتم علماء الاجتماع بدراسة نظام الأسرة ووظيفتها فى الحياة الاجتماعية فى المجتمع المتحضر، على أساس أنها النواة الأولى التى يدور حولها كثير من أنواع النشاط الاجتماعى والاقتصادى، ولكن نسق القرابة بالمعنى الواسع الذى نجده فى المجتمعات البدائية والتقليدية لا يكاد يكون له وجود ، بل إن العلاقات القرابية خارج محيط الأسرة لا يكاد يكون لها أى أثر واضح فى مجالات الخياة الاقتصادية والسياسية بالطريقة التى نجدها فى المجتمع التقليدى ، فالبناء الاجتماعى فى كلا النمطين من المجتمعات البشرية مختلف عن الآخر ويقوم على مبادىء بنائية متميزة مما يؤدى بالتالى إلى اختلاف النظم[2].

من الجلى، أن الترابط الاجتماعى والإنسانى، يخضع فى

---

(1) د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى، المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ط 6، 1980، ص 168 و 169.

(2) المرجع السابق: ص 170.

درجة التحامه وتماسكه ، إلى طبيعة النظم الاجتماعية السائدة فى مرحلة زمنية محددة من التاريخ الحضارى المديد الذى عرفته البشرية حتى الآن.. على هذا الأساس يمكننا أن نلحظ تفارقاً بين مرحلتين أساسيتين من مراحل التدرج الحاصل فى البناء الاجتماعى العام: فمن ناحية نجد أن هناك نوعاً من الاستمرارية فى طبيعة العناصر والمواصفات التى تتشكل منها كل من حلقة الأسرة وحلقة القبيلة، وإن اختلفت كمية ودرجة التضامن الاجتماعى فى كل منهما والمتمثلة بالمجتمع المحلى، بينما نرى من الناحية الثانية أن الدولة القومية أو ـ الدولة الأمة ـ تعتمد بشكل رئيسى على شبكة العلاقات المؤسساتية بالمعنى المعاصر للكلمة، بديلاً عن النسيج الاجتماعى للعلاقات التى كانت سائدة فى المجتمعات السابقة فى تشكلها الاجتماعى والاقتصادى عن النموذج التقليدى.

إنها المقابلة بين المجتمع المحلى الصغير الذى يحتوى غالباً على شكل الأسرة والقبيلة والعشيرة وما إلى هنالك من مرادفات تنظيمية اجتماعية أخرى، وبين المجتمع التقليدى المتطور ـ للدولة الأمة ـ التى تتميز بدرجة عالية من التعقيد.

إن المجتمع المحلى ينظمه المركز الاجتماعى والمكانة التى تحتلها الجماعةالقرابية، بينما يقوم المجتمع التقليدى على شبكة العلاقات المؤسساتية أو التى ينظمها العقد. وترتكز العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المحلى على ثلاثة

مبادىء هامة هى: مبدأ رابطة الدم الذى يتمثل فى العلاقات بين كل من الوالدين والأبناء وبين الرجل وزوجته ثم بين الأخوة والأخوات، وكل علاقة من هذه العلاقات لها وظيفة معينة فى الحياة الاجتماعية. ثم المبدأ المكانى أو الإقليمى، على اعتبار أن الأسرة التى تكون نواة الحياة الاجتماعية لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجى، وإنما لا بد من أن تربطها روابط كثيرة وقوية بالتجمعات الأخرى التى من نوعها والتى تسكن فى الإقليم ذاته، مما يترتب عليه خلق علاقات جديدة هى علاقات الجوار.

وتعتبر علاقات الجوار علاقات من الدرجة الثانية إذا قورنت بروابط القرابة التى تحتل المركز الأول من التنظيم الاجتماعى فى المجتمعات (الأخرى)، وتؤدى علاقات الجوار إلى ظهور كثير من النظم الاجتماعية التى ترتكز على العمل المشترك والتعاون بين أعضاء الجيرة الواحدة، وبخاصة أولئك الذين يرتبطون إضافة لذلك بروابط الدم والقرابة.

وأما المبدأ الثالث فهو المشاركة الوجدانية التى تؤدى إلى قيام علاقات الصداقة بالمعنى الواسع للكلمة،والتى تنشأ عن تشابه الظروف فى العمل وفى أنماط التفكير، وتظهر أكثر ما تظهر بين الجماعات التى تمارس أعمالاً متشابهة [1] .

---

(1) د. أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص(170 و 171).

إن هـذه المبادىء الثـلاثـة تؤدى إلى وحـدة المجتمـع وتجانسه، تلك الوحدة التى تؤدى إلى «الشمول» أو الاتفاق والانسجام والتكامل، وعلى أساسها كان من الطبيعى أن تتصف العلاقات الاجتماعية الإنسانية داخـل هذه «المجتمعـات» الصغيرة بطابع التآزر والتضامن والتلاحم بـالمعنى الفطرى العفوى للكلمة، كما سوف نشاهد تعبيراً واقعياً عنه لاحقاً فى القسم المخصص لمعالجة موضوع القبيلة بحد ذاته، نظراً لما خصها القذافى من أهمية فى إطاره النظرى المتعلق بالركن الاجتماعى من النظرية العالمية الثالثة، أما فى المجتمعات حديثة القـومية المعـاصرة، فـإن علاقـات القرابـة والجوار والمشاركة الوجدانية لا تلعب دوراً رئيساً، وإنما ترتكز فيها الحياة الاجتماعية على مبدأ التعاقد، وبذلك تظهر فيها نظم اجتماعية مختلفة وعلاقات اجتماعية مؤسساتية لا توجد فى المجتمع المحلى، مثل نظام التبادل والتجـارة القائم على التعامل بالنقد والمال بدلاً من المقايضة، ونظام الصناعة الآلية المتقدمة المعقدة بدلاً من الحرف اليدوية البسيطة الأولية، ثم العلم بدلاً من التراث الشعبى الذى يتمثل بوجه خاص فى القصص والأساطير والخرافات وما يتصل بذلك كله من فنون السحر.

على هذا الأساس نقرأ مقولة القذافى القائمة على مبدأ وحـدة التكـوين الاجتمـاعى الإنسـانى فى مختلف أنمـاط

المجتمعات التى عرفتها البشرية حتى الآن.. إنها الطبيعة الإنسانية نفسها التى تشكل المرتكز الرئيسى لبنيان العلاقات والروابط والقيم والمشاعر السائدة فى كل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى العام. المفكر القذافى يحدد بشكل أساسى وموضوعى أواصر التضامن الاجتماعى المتمثلة بالتلاحم والتآزر اللذين يدخلان فى التكوين الأولى لكل تجمع بشرى فى سبيل تلبية الاحتياجات المختلفة لأفراده على مختلف الصعد الفيزيولوجية النفسية والاجتماعية والثقافية. لكن الاختلاف والتفارق إنما يحصلان على صعيد درجة أو كمية أو ديمومة هذا التضامن الاجتماعى تبعاً لصغر أو كبر المتكون الاجتماعى، وعلى مدى تطابق هذا المتكون مع التكوين السياسى، حيث إن هذا التكوين الأخير قد يكون منطبقاً على التكوين الاجتماعى وقد لا يكون كذلك. فعند انطباقه مثلاً على الأمة الواحدة فإنه سيدوم ولا يتغير. وإذا تغير نتيجة استعمار خارجى أو تدنٍّ، يعود للظهور مرة أخرى تحت شعار الكفاح القومى أو النهوض القومى والوحدة القومية. أما إذا كان التكوين السياسى يجمع أكثر من أمة فإن طريقته تتمزق من جراء استقلال كل أمة تحت شعار قوميتها. وهكذا تمزقت خريطة الامبراطوريات التى شهدها العالم، لأنها تجمع عدة أمم ما تلبث حتى تتعصب كل أمة لقوميتها وتطلب الاستقلال فتتمزق الامبراطورية السياسية، لتعود مكوناتها إلى أصولها الاجتماعية. ومن هنا يتضح أن التدرج فى الترابط الدموى

والرحمى الذى يُعبِّر من خلال الأسرة النواتية عن أشد وأقوى درجات التلاحم فى المجتمعات الإنسانية.

أما الترابط التعاقدى المرتكز على علاقات وأواصر المصلحة والمنفعة الماديين، فإنه يكون فى الدول القومية ذات النظم الاجتماعية الرأسمالية المعاصرة، حيث السيادة لمعادلات العقل «العلمى» البارد بحساباته المجردة من أى قيم ومشاعر وعواطف بالمعنى الإنسانى العفوى والفطرى للمجتمعات الأهلية التقليدية.

يبقى أن نشير إلى خصوصية هذه العناصر المفاهيمية العامة فى إطار العلاقات التى تسود العائلة العربية الإسلامية، كنموذج محدد تعيشه مجتمعاتنا العربية فى مرحلة تاريخية كانت تغلب عليها مواصفات البناء الاجتماعى التقليدى مع ما يترتب عليه من قيم وسلوك وروابط.

من المعروف أن العائلة العربية الإسلامية التقليدية تشمل الزوج والزوجة (أو الزوجات) والأولاد غير المتزوجين بالإضافة إلى الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم ، وفى كثير من الأحيان تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة مع آبائه المسنين، وأبناء وبنات أشقائه وشقيقاته الأيتام، وهذا التحديد لمفهوم العائلة ينطبق على مجتمع القرية والمدينة على حد سواء.

أما بين البدو الرحل فإن الوحدة السكنية (العائلة) تتألف من الرجل وزوجته وأطفاله. ولكن هناك رباطاً وثيقاً من صلات القربى يجمع بين الوحدة العائلية السكنية ومجموعات عائلية أخرى تعيش فى خيام متقاربة، وتعمل فى وظيفة اقتصادية موحدة. ومع أن شكل رباط الدم يختلف من قبيلة إلى أخرى، إلا أنه يمكن أن نحدد تركيبه العام حسب الشكل التالى: إن القبيلة هى أعلى مستوى فى درجة القرابة فإليها تنتمى أجزاء وفروع متعددة، فالقبيلة تقسم عادة إلى وحدات يطلق على كل منها اسم (عشيرة) وكل عشيرة تنقسم بدورها إلى وحدات أصغر فى سلم القرابة ويطلق على كل واحدة منهـا اسم (البطن)، والذى يجزأ بدوره إلى وحدات أخرى يدعى واحدها (الفخذ) والفخذ بدوره ينقسم إلى مجموعات أصغر تسمى واحدتها (الحمولة) والتى بدورها تنقسم أيضاً إلى عائلات متعدّدة.

من الواضح أن قوة التماسك المبنية على رباط الدم تكون أكثر ما تكون شدة عندما يقترب الفرد من مستوى وحدة القرابة الدموية، وتقل كلما ابتعد عنه. وإذا استخدمنا طريقة التبادل بين الحقوق والواجبات فى العلاقات الاجتماعية للتعبير عن المقولة السابقة حصلنا على النتيجة التالية : إن الفرد له كل الحقوق وعليه كل الالتزامات المتواجدة فى مستوى وحدة القرابة وما قبلها من وحدات أخرى. أى الفرد الذى ينتمى فى القرابة إلى

(البطن) مثلاً وهو درجة القرابة الرابعة، عليه كل الواجبات المفروضة، ويتمتع بكل الحقوق الممنوحة فى هذا المستوى وفى بقية مستويات القرابة السابقة (البطن والعشيرة والقبيلة)[1].

إن أكثر مظاهر التفاوت فى درجة التماسك والترابط الاجتماعيين بين المجتمع المحلى (الأسرة والقبيلة) والمجتمع الحديث المبنى على فكرة الدولة القومية المعاصرة، تتجلى فى الاعتبارات العلائقية الاجتماعية التالية:

1 ـ إن صلات القربى المبنية على رباط الدم لها تأثير فعال ليس فقط على حياة الفرد الاجتماعية ولكن أيضاً على اتجاهاته السياسية. إن الولاء الاجتماعى والسياسى يتلازمان مع الولاء العائلى فى المجتمعات القبلية بصفة عامة، بينما يتحدد الولاء الاجتماعى والسياسى فى النظام التقليدى فى إطار الدولة القومية على أساس الانتماء الطبقى والمهنى، مع ما يرافقه من تمثل لقيم إيديولوجية وسياسية تعبر عن مصالح ومواقع هذا الانتماء.

2 ـ إن الدفاع الاجتماعى وبخاصة فى المجتمعات القبلية، يلزم كل الأقارب بالدفاع عن الفرد باعتباره عضواً فى

---

(1) محمد صفوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة فى سوريا، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق، 1976، ص (23-25).

مجتمع القبيلة . ورباط الدم له قوة ضاغطة على معظم أفراد القبيلة، وهو الذى يجعلهم يهتمون بكل أذى يمكن أن يلحق بأحد أقاربهم . بينما تقوم مؤسسات الدولة القومية فى النظام التقليدى بهذه المهمات من خلال الأجهزة الرسمية المقننة، القضائية، الإدارية والعسكرية، استناداً إلى مفهوم التعاقد بين المجتمع الكلى والدولة وعلى الولاء للأمة. وعلى هذا الأساس ينقسم مفهوم الدفاع الاجتماعى إلى مستويين: أحدهما يتعلق بالأمن الداخلى للمجتمع على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والغذائية، وهو ما تقوم به مؤسسات متخصصة لهذه الوظائف. والآخر يتعلق بالأمن الخارجى للأمة، أى الدفاع عن سيادتها وموقعها فى حال تعرضها لخطر العدوان الخارجى، وهو ما تقوم به أساساً قوات الجيش النظامى والقوى الشعبية المسلحة حيثما توجد.

3 ـ إن رباط النسب فى المجتمعات المحلية الصغيرة يقود إلى التعاونْ والمساعدة المتبادلين كما هو واضح فى الحضارة العربية الإسلامية من قول ورد عن الرسول العربى الكريم: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم» وهذا يعنى اجتماعياً أن علاقة القربى تخدم وظيفة أساسية فى التعاون المشترك عندما يتعرض أحد أفراد العائلة إلى خطر متوقع أو تداهمه ملمة من الملمات، بينما يفوِّض

المجتمع، بما هو بناء كلى متكامل هذه الوظيفة الاجتماعية الرئيسية فى بلدان النمط القومى الحديث، إلى الدولة وأجهزتها المتخصصة على قاعدة فعالية النسق الاجتماعى المؤسساتى الذى يضع معايير الانتماء والمواقع والأدوار عند مختلف الأفراد والشرائح الاجتماعية التى يتألف منها الكيان القومى العام.

من نافلة القول أخيراً، أن تنحسر كل هذه المضامين الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المباشرة بما تتضمنه من حرارة وقوة وتآزر، حين الانتقال إلى مستوى العلاقات الدولية المعاصرة بين مختلف الأمم والقوميات والجنسيات التى تزخر بها المعمورة . إن طبيعة العلاقات التى تسود العالم فى أيامنا الراهنة،هى علاقات قائمة على مبدأ غلبة المصالح الاقتصادية الاستعمارية والهيمنة السياسية على سيادة وإرادة الشعوب والأمم والقوميات الصغيرة لصالح مطامع السياسات التوسعية للدول الاستعمارية الكبرى. . إنه أيضاً عصر حركات التحرر الوطنى والقومى وتجسيد الشخصية الحضارية عند الشعوب التى خضعت طويلاً خلال القرون الأخيرة للسيطرة العسكرية والاقتصادية المباشرة لدول شركات النهب الرأسمالية العالمية. ولا يبدِّل من هذه الحقيقة التاريخية وجود أطر مؤسساتية دولية لتنظيم وتقنين العلاقات بين مختلف الأمم والقوميات، كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات التعاون الإقليمية، ذلك أن الفرق

كبـير جداً بين ما تدعيه هذه المنظمات فى مواثيقها ودساتيرها وبرامجها من مبادىء الدعوة إلى التكافل والتضامن والسلم الدولى وبين الممارسات الفعلية للدول الاستعمارية المسيطرة على مقدراتها.

إن ما يسود اليوم على الصعيد العالمى من علاقات، هو نفى بسيط ومجرد للمضامين الإنسانية الخلاقة التى عرفتها البشرية فى مراحل الحلقـات الأولية من أشكـال انتظامهـا الاجتماعى العام.. إنه اختزال لطبيعة العلاقات الحميمة من التآزر والتضامن والمحبة والألفة إلى علاقات التنافس والصراع والكراهية والتآمر والجاسوسية بهدف مصادرة الإرادة السياسية الحرة للشعوب المستقلة حديثاً ووضعها تحت مظلة الحماية الـظاهرة حينـاً والمستترة حينـاً آخر لمـطامـع قـوى النهب والاستغلال والسيطرة العالمية.

إن أصدق ما يمكن الإشارة إليه فى معرض الانتهاء من معالجة هذا القسم من الدراسة والمتعلق بطبيعة التدرج فى قوة وحرارة وصلابة العلاقات الإنسانية والرابطة الاجتماعية المترتبة عليها، هو فى فكر القذافى نفسه، حين يلخص بوضوح تام كل الكثافة التى تحتويها هذه العلاقات، من حيث ارتباطها الوثيق بمعيار القوة المتدرجة والتراتبية، حين الانتقال من شكل للتنظيم الاجتماعى إلى شكل آخر أكبر حجماً واتساعاً ، وهو ما حاولنا تبيانه، حتى الآن:

«إن المنافع والمزايا والقيم والمثل العليا المترتبة على تلك الروابط الاجتماعية توجد حيث تكون درجة هذه الروابط قوية بطبيعة الحال ودون شك كبديهية، أى أنها أقوى على مستوى الأسرة منها على مستوى القبيلة، وأقوى على مستوى القبيلة منها على مستوى الأمة، وعلى مستوى الأمة منها على مستوى العالم. وهكذا تتلاشى أو تفقد تلك الروابط الاجتماعية والمنافع والمزايا والمثل المترتبة عليها كلما تلاشت أو فقدت الأسرة والقبيلة والأمة والإنسانية. ولذا من المهم جداً للمجتمع الإنسانى أن يحافظ على التماسك الأسرى والقبلى والقومى والأممى... ليستفيد من المنافع والمزايا والقيم والمثل التى يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية.

فالمجتمع الأسرى أفضل اجتماعياً من المجتمع القبلى، والمجتمع القبلى أفضل اجتماعياً من المجتمع القومى.. والمجتمع القومى أفضل من المجتمع الأممى من حيث الترابط والتراحم والتضامن والمنفعة»[1].

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 131 و 132.

الفصل الثاني

القبيلة
فى
الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة

«إن الدم هو الأصل فى تكوين القبيلة ولكنها لا تتوقف عليه هو فقط ، فالانتماء هو أيضاً من مكونات القبيلة . وبمرور الزمن تتلاشى الفروق بين مكونات الدم ومكونات الانتماء ، وتبقى القبيلة وحدة اجتماعية ومادية واحـدة ، ولكنها وحدة دم وأصل أكثر من أى تكوين آخر »

معمر القذافى : الكتاب الأخضر ، ص 134

من الواضح فى استقرائنا لمفاهيم ومقولات الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة عند المفكر معمر القذافى أن المتكون الاجتماعى للقبيلة يحتل حيّزاً رئيسياً فى تحليله وتصوره العائدين لطبيعة البناء الاجتماعى العام. ولا عجب فى هذا الأمر طالما أن القبيلة تكوين اجتماعى أوجد نمطاً إنسانياً عرفته كل المجتمعات البشرية، وما يزال يشكل سمة أساسية من سمات البناء الاجتماعى العام للنسق الحضارى العربى والإسلامى، وما تزال بصمات آثاره ووظائفه تطبع بخصائصها المميزة الملامح العامة للحياة الاجتماعية والسياسية فى الوطن العربى مشرقه ومغربه فى آن معاً.

فمن البديهى والحال كذلك، أن يعكس المفكر القذافى فى

تفكيره هذه الحقيقة الموضوعية الاجتماعية والتاريخية، ممهداً بذلك لمعالجة موضوع القبيلة ، بما هى علاقات قرابة تكوينية ، تتفاوت فى درجة التحامها بحسب معطيات بنيوية خاصة بنمط بنائها الاجتماعى الخاص ، وهو ما يؤكد عليه القذافى حينما يعرض فى النص المثبت أعلاه من الركن الاجتماعى : عناصر التكوين وطبيعة العلاقات والوظائف الكلية والجزئية والقيم والمشاعر والسلوك وكل ما يحتويه هذا التشكيل الاجتماعى القبلى من سمات مخصوصة على الإجمال.

« إن الدم هو الأصل فى تكوين القبيلة » ، بهذا التحديد يفتح القذافى أمامنا السبيل لطرح موضوع القبيلة من الزاوية التكوينية ، من حيث طبيعة الروابط والعلاقات التأسيسية لها ، هل هى روابط الدم فقط ، أم أن لروابط القرابة مضموناً اجتماعياً أشمل وأوسع من روابط الدم ؟ لكن المفكر القذافى يؤكد أن تكوين القبيلة لا يتوقف فقط على ترابط الدم ، إذ «أن الانتماء هو أيضاً من مكونات القبيلة»؛ ما هو رابط الدم ؟ ما هو الانتماء ؟ ما هى علاقات القرابة بالمعنى العلمى للكلمة ؟. فى النهاية ما هى القبيلة ؟ هذا ما سوف نقوم باستعراضه وتحليله فيما يلى .

مفهوم القرابة :

القرابة انتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد أو اعتقادهم

أن لهم جداً واحداً انحدروا منه ، وقد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية ، وتقوم الأولى على صلات الدم فى الغالب ، وهى العنصر الأساسى فى القرابة ، وقد تكون القرابة متخيلة أو قانونية كما هو الحال فى قرابة الانتماء أو التبنى . . وفى معظم المجتمعات البشرية نجد القرابات الشهيرة ، الوالد والوالدة والجد والجدة والأخ والأخت والعم والعمة والابن والبنت والخال والخالة .

غير أن المجتمعات تحتوى على قواعد لا حصر لها لتحديد نطاق القرابة ، وتختلف من مجتمع لآخر اختلافاً شديداً ، فهناك مجتمعات تجعل القرابة متصلة بالأب وحده وتسير فى هذا الخط وهو خط الذكور ويسمى الخط الأبوى (Pafrilineal) وعلى هذا تعتبر الأم وأقاربها أباعداً عن القبيلة أو العشيرة أو الأسرة. وثمة مجتمعات ـ على عكس هذا ـ تسير القرابة فيها متتبعة الخط الأمومى وتعرف باسم القرابة الأمومية (Matrilineal) . وثمة مجتمعات تسير القرابة فيها مع الخطين الأمومى والأبوى معاً، ويعتبر الشخص عضواً فى عشيرة أبيه وفى عشيرة أمه، وأبناء الطرفين أقارب له وتسمى هذه قرابة الجانبين Bilatéral . وثمة مجتمعات تتبع القرابة فيها عدة خطوط، ففى بعض عشائرها تسير وفق خط الأم وفى بعضها الآخر تسير وفق خط الأب وفى نوع ثالث وفق الخطين معاً، وتسمى هذه قرابة كل الخطوط المتعددة.

أما المصاهرة فهى سبيل من سبل القرابـة. . فأخـوات الزوجة وإخوتها ـ إلى جانب أبويها ـ يعدون أقارب للزوج، وكذلك الشأن بالنسبة للزوجة، وتترتب على القرابة حقوق والتزامات بين ذوى القربى فى نواحٍ متعددة:

* الزواج الذى يباح بين بعض الفئات من ذوى القربى ، ويحرم بين فئاتٍ أخرى. فهو مباحٌ فى غالبية المجتمعات بين الـرجل وابنـة عمه ومحـرم بينـه وبين أختـه ، وفى بعض المجتمعات البدائية يحرم على أفراد القبيلة الزواج من داخلها وعليهم أن يلجأوا فى زواجهم إلى العشائر الأخرى خارج القبيلة وذلك هو نظام الزواج الخارجى (Exagamy) وفى بعضها الآخر يسود نظام الزواج الداخلى (Endogamy) .

* الميراث وهو يتوقف على درجة القرابة وعلى تحديد المجتمع للإرث وفئات القرابة التى لها حق الميراث.

* النفقة ، ففى بعض المجتمعات يلزم الفرد بالإنفاق على بعض الفئات من الأقارب ويلتزم برعايتهم. كما أن المسكن هو أمر متعلق أيضاً بالقرابة. . ففى بعض المجتمعات لا بد للزوجين أن يسكنا فى خط القرابة الذى ينتميان إليه ، فيقيمان مع الخط الأبوى أو مع الخط الأمومى، وليس لهما أن يخرجا عن هذا النطاق. وباختصار فإن نظام القرابة هو العمود الفقرى

للحياة الاجتماعية العائلية وما يتعلق بها من نظم اقتصادية ودينية[1] .

المفهوم العام للقبيلة[2] :

أما فى العلوم الاجتماعية فإن مصطلح القبيلة يُطلق ، على

---

(1) لمزيد من التوسع فى هذه المفاهيم العامة عن القرابة يراجع فى هذا الخصوص :

Radicliff Broun. Introduction aux systèmes Familiaux et matrimoniaux en Afrique, Paris, 1953.

(2) ورد فى لسان العرب التحديد اللُغوى للقبيلة كما يلى : القبيلة واحدة قبائل الرأس وهى القِطع المَشْعوب بعضها إلى بعض تصل بها الشؤون ، وبها سميت قبائل العرب ، الواحدة قبيلة .

وقبائل الرهْل : أحناؤه المشعوب بعضها إلى بعض .

وقبائل الشجرة : أغصانها . وكل قطعة من الجلد قبيلة .

القبيلة : صخرةٌ تكون على رأس البئر ، والعُقابان دعامتا القبيلة من جَنَبَتيها يعضِّدانها ، عن ابن الأعرابى ، وهى القبيلة والمَنْزَعَة وعُقاب البئر حيث يقدم الساقى .

القبيلة من الناس : بنو أب واحد .

التهذيب : أما القبيلة فمن قبائِل العرب وسائرهم من الناس .

ابن الكلبى : الشعب أكبر من القبيلة ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ .

قال الزجاج : القبيلة من ولد إسماعيل عليه السلام كالسِّبْط من ولد إسحق عليه السلام ، سموا بذلك ليفرق بينهما. ومعنى القبيلة من=

مجموعة من العشائر والجماعات النسبية أو النجوع أو القرى ولها أرضٌ مخصصة وألفة مشتركة بين عشائرها وقراها، ولها كذلك ثقافة واحدة ، وقد يكون لها سلطة سياسية مركزية (زعامة) أو موزعة على العشائر والقرى ، ويسودها تضامن اجتماعى وثيق يربط أفرادها بعضهم ببعض ، ويلقى عليهم مسؤولية مشتركة، ويحملهم واجبات الدفاع عن أرضهم وشرفهم وعاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم المشتركة . وهو تضامن لا شعورى تمليه رابطة القرابة والدم، وهو يفتر كلما اتسعت دائرة العلاقات الاجتماعية بين أبناء الأمة الواحدة الذى يقوم على أساس من شعور واضح بالحقوق والواجبات والروابط القومية التى غالباً ما تمليها النظم والقوانين، وفى هذا ما يميز الأمة من القبيلة.

= ولد إسماعيل معنى الجماعة ، يُقال لكل جماعة من واحد قبيلة ، ويُقال لكل ما جمع من شىء واحد قَبِيل.

قال الله تعالى : إنه يراكم هو وقَبيله من حيث لا ترونهم ، أى هو ومن كان من نَسله ، واشتق الزجَّاج القبائل من قبائل الشجرة وهى أغصانها .

أبو العباس : أُخذت قبائل العرب من قبائل الرأس لاجتماعها وجماعتها الشَّعب والقبائل دونها . ويُقال : رأيت قبائل الطير أى أصنافاً وكل صِنف كالقبيلة : فالغربان قبيلة والحمام قبيلة .

وكل جيل من الجن والناس قَبيل . والقَبيلة : اسم فرس سُميت لذلك على التفاؤل كأنها إنما تحمل قبيلة، أو كأن الفارس الذى عليها يقوم مقام قبيلة.

والرابطة القبلية في الحقيقة ألصق بحياة أهل الريف وبمستوى حضرى مكانى محدود، فى حين أن رابطة القومية تستلزم مستوى حضارياً أوسع. ويقسم علماء الإنسان القبائل من حيث سلطتها السياسية إلى:

* قبائل بسيطة بلا رئاسة، وهى مكونة من قرى وجماعات مستقلة، وانتساب الوحدات المختلفة للقبيلة أساسه القرابة التى يعترف بها عادة من الناحيتين الأبوية والأمومية.

* قبائل فرعية أو جزئية، وهى قبائل لا رئاسة واضحة لها وتتكون من قرابة مكانية وحيدة النسب، أى عشائر وبطون نَسَبية وكل منها له أرضه ونظامه السياسى. ومن أمثلة النوع الأول قبائل الأسكيمو، أما النوع الثانى فهو ماثلٌ فى أغلب القبائل الإفريقية، وهو يتألف من وحدات جزئية فرعية: عشيرة، عمارات، بطون، حمولة، عدة عشائر أخوية أو أفخاذ، وهى التى تتولى سلطتها بنفسها وكل منها مستقلة عن الأخرى تمام الاستقلال.

أما النوع الثالث فهو القبائل المركزية التى لها سلطة مركزية كالملك مثلاً، أو مجلس قبلى يتولى شؤون الحكم، وعادة يكون الملك ملكاً لجزء من القبيلة (النوع الثانى) ثم ينجح فى كسب الأجزاء الأخرى إلى حكمه وتتحول القبيلة من وحدة لا رئاسة لها إلى وحدة لها رئاسة مركزية، أى من قبيلة من النوع الثانى إلى قبيلة من النوع الثالث.

إذن، القبيلة هى وحدة اجتماعية ينحدر جميع أعضائها من جدَ ينتسبون إليه في خط الذكور على العموم. وتشتمل القبيلة على عدد من العشائر والبطون والأفخاذ، وتختلف عن العائلة فى أن أفرادها يتبعون بنسبهم عن طريق أحد الوالـدين. والروابط العائلية داخل القبيلة تتعدى الحدود البيولوجيـة، فالواجبات والالتزامات المفروضة على أفراد العائلة، ترتد إلى كل أفراد القبيلة مهما بعدت درجة قرابتهم.. والقبيلة تفضل عادة التزاوج بين أبناء العمومة مباشرة وبخاصة عند القبائل العربية.

ويرجع ترابط وتماسك القبيلة إلى ثلاث ميزات أساسية واضحة كل الوضوح فيها وهى :

1 ـ اعتبار التماسك القبلى كوحدة متكاملة من الخـارج بغض النظر عن الانقسامات الداخلية فيها.

2 ـ قيام القبيلة على أساس تغليب الـذكر وتفضيله عن المرأة دون مبررات موضوعية، والانتساب فى خط الذكور دون الإناث وما يستتبع ذلك من إضفاء قيمة اجتماعية عالية للذكر دون الأنثى.

3 ـ الاهتمام بالدور الاجتماعى الذى يلعبه عامل السن فى القبيلة، وفى نظام التفاضل والتراتب الاجتماعيين المتركبين عليهما.

وتتمثـل فكرة تمـاسك القبيلة واستمـرارها فى الـوجـود

بانحدار جميع أفرادها من جد واحد هو أصل القبيلة التى تحمل اسمه، كما تستمده من بعض عوامل أخرى قد تكون هى ذاتها نتيجة لهذه الوحدة وتكون هى أسباب ومسببات فى نفس الوقت كالتعاون الاقتصادى، وكذلك التساند فى وقت الشدة والأزمات.

إن الانتماء إلى القبيلة كثيراً ما يكوّن للأفراد عامل تفاخر فى المجتمع ، ولذا نجد الأفراد يحتفظون بأنسابهم ويعرفونها بكل دقائقها وتفرعاتها وتفاصيلها، أو هم على الأقل يذكرون ذلك حتى الجد السادس أو السابع. وهم لا يفعلون ذلك لأسباب التفاخر فحسب ، بل لأن الانتماء إلى قبيلة واحدة يفرض على جميع أفرادها حقوقاً وواجبات ملزمة بعضهم إزاء بعض. ولعل من أكبر مظاهر هذا التماسك والاهتمام باستمرار القبيلة رغم تغير الأفراد هو تلك الظاهرة الشائعة عند القبائل والمتمثلة فى تكرار الأسماء بذاتها على مر الأجيال بحيث يأخذ الشخص اسم جده فى العادة ، ولهذه الظاهرة معنى اجتماعى واضح وهو تماسك الأجيال وبالتالى القبيلة .

يبدو تماسك القبيلة واضحاً وجلياً حين ينظر إليها من الخارج على اعتبار أنها وحدة كلية متضامنة، بغض النظر عما بها من انقسامات داخلية. فالقبيلة تنقسم فى العادة إلى عدد من الوحدات القرابية التى يطلق عليها أحياناً اسم « فخذ » أو « جُب » أو « بدنة » أو « حمولة » . وينقسم الفخذ بدوره إلى

أُسر صغيرة؛ وهى تتألف من الوالدين والأولاد غير المتزوجين الذين يقيمون فى مسكن واحد ، ويتألف « الجُب » من جميع الأقارب الذين يردُّون نسبهم إلى جد واحد يرجع إلى الجيل الثالث فى خط الذكور ، أى أنه يشمل أبناء العمومة القريبة من الدرجة الأولى والثانية، أما العشيرة فهى تحتوى أفراداً ينحدرون من جدٍ يرجع إلى الجيل السابع أو الثامن.

إن القبيلة كما هو معلومٌ عند أغلب الحضارات الإنسانية التى مرت فى تاريخها بهذا الشكل من أطوار التنظيم الاجتماعى ، تعتمد فى تعيين انتسابها العام إلى خط الذكور ، كما هو واقع الحال عند القبائل العربية ، بمعنى أن الأنثى لا تشغل مركزاً هاماً ، ويترتب على ذلك أن قيمة الذكر الاجتماعية تعتبر أعلى من قيمة الأنثى لأنه هو الذى يضمن استمرار القبيلة فى الوجود .

إضافة لما تقدم ، فإن مسألة التفاوت فى السن تؤثر تأثيراً واضحاً فى حفظ النظام الداخلى للقبيلة من حيث أنه يفرض قواعد وقيوداً معينة على سلوك الأفراد إزاء من يكبرونهم أو يصغرون عنهم فى السن . ويبدو أثر ذلك جلياً هنا فى خضوع أفراد القبيلة لكبار السن منهم ولرؤساء البيوت والعائلات الذين يكسبون مركزهم المتميز على أساس السن قبل أى عامل آخر. وهذه الممارسة من الاحترام إنما هى نوع من التقديس لا ينبع من العادات نفسها بل من الطبيعة ومن القانون

الطبيعى . إن التقديس هو شعور مركب من الإعجاب والخوف . ومن الطبيعى أن يُعجَب الضعيف بالقوى وأن يُعجب الصغير بالكبير . والإعجاب بالشخص معناه اعتباره عظيماً وقوياً، وفى الوقت نفسه اعتباره خطيراً وطيباً ومحسناً وكريماً.

إن كلمة الشيوخ وكبار السن ، هى القانون الذى يخضع له الجميع وهو، بالإضافة لذلك، المرجع الوحيد فى المجتمع الذى يمكن العودة إليه فى حالة الخصومة سواء داخل القبيلة أم خارجها . وتظهر قيمة كبار السن عند القبائل، حين يريدون الأخذ بثأر قتيل منهم فإنهم يحاولون أن يصبوا غرماءهم فى أحد كبار السن أو الزعماء حتى تكون الخسارة فيه أوقع وأفدح وأشد إيلاماً.

إن مسألة التفاضل الاجتماعى فى القبيلة إذن، هى فى مرتكزها الرئيسى قائمة على أساس عنصر السن ، إنه عاملٌ هام فى التنظيم الداخلى بين فروعها، وهو يضفى على صاحبها مركزاً اجتماعياً يتمثل فى سيطرة كبار السن على بقية الأفراد . وتظهر هذه السيطرة بوجه خاص فى مجلس القبيلة الذى يتولى مهام التنظيم والعلاقات الأساسية داخل وخارج القبيلة ، إضافة إلى وظيفة المحافظة على القيم والعادات والتقاليد ومجمل الأعراف المتوارثة عن الأجداد من جيلٍ إلى آخر . إن هذا المجلس يتألف عادة من عددٍ معين من الأشخاص بحسب حجم القبيلة وما تحتويه من تفرعـات وهم يُختارون على أساس السن وكذلك على أساس فهمهم للتقاليد والأعراف ،

إضافة لما عُرف عنهم من حكمة واتزان فى الحُكم وتقدير مجريات الأمور ومن حب للصالح العام . وغالباً ما يكون للثروة اعتبار فى هذا الاختيار ، كما يتولى زعامة مجلس القبيلة زعيم أكبر العشائر ، على أن هذه الزعامة للعشيرة الكبرى لا تعطى لصاحبها امتيازات مخصوصة عن بقية زعماء العشائر الأخرى ، وإنما هو يتصدر فقط أفراداً متساوين تماماً فى المركز والأهمية ، كما أنه لا يستطيع أن يفرض رأيه عليهم أو يتفرد من دونهم برأى ، بل لا بد أن تؤخذ القرارات بإجماع الآراء. ولما كان هذا المجلس (مجلس القبيلة) يمثل الرأى العام فى القبيلة كلها وليس قسماً منه، فإن أحكامه تعتبر مُلزمة لجميع الأفراد وسلطته تشمل جميع الأشخاص، بمن فيهم أولئك النازحين عن مكان إقامة القبيلة لسببٍ أو لآخر.

القبيلة : البنية والعلاقات :

فى الحقيقة، إن طرح معمر القذافى فى بداية هذا الفصل (الركن الاجتماعى) يفرض علينا الانتقال من وصف علاقات القرابة، بما تأخذه من شكل مخصوص فى البناء الاجتماعى للقبيلة، إلى دراسة طبيعة البنية التى ترتكز عليها القبيلة، مع ما يستتبع ذلك من علاقات اجتماعية محددة، أى أننا سوف نقوم بتحليل البنيان الداخلى للقبيلة، وذلك استناداً إلى التحليل الذى قدمه ابن خلدون حول موضوع علاقات القرابة فى النسق الحضارى العام. إن نقطة الارتكاز الرئيسة عنده بالنسبة لهذه

المسألة هو مفهوم العصبية التى تشكل عصب علاقات القرابة القبلية والعشائرية باعتبارها أداة معرفية نظرية تهدف إلى تفسير الأشكال القرابية للتجمعات القبلية التى يحكمها مبدأ النسب الأبوى.

ولكن ماذا يعنى هذا النسب تحديداً؟ وهل نستطيع الاكتفاء بتعريفه على أساس روابط الدم فقط؟.

هنا يمكن لنا أن نلحظ التقاطع والتكامل فى فهم مضمون الانتماء القرابى بين ابن خلدون ومعمر القذافى.. فبينما يعتبر ابن خلدون «أن النسب أمر وهمى لا حقيقة له ولا نفعة، ونفعُهُ إنما هو فى هذه الوصلة والالتحام»[1] نجد أن القذافى يؤكد حقيقة النسب ويُعبر عنه برابطة الدم، هذه الرابطة التى تستدعى بالضرورة تلك الوصلة والالتحام حين يقول: «إن الدم هو الأصل فى تكوين القبيلة ولكنها لا تتوقف عليه هو فقط»، طارحاً بذلك أيضاً إمكانية الانتساب الاجتماعى إلى القبيلة الذى يُكتسب عبر الانتماء إليها بمرور فترة زمنية تُلغى الفوارق بين مكونات الدم ومكونات الانتماء، لأن الغاية الأساسية من التأكيد على القبيلة - بالنسبة لمعمر القذافى - هى «المنافع والمزايا والقيم والمثل العليا المترتبة على تلك الروابط الاجتماعية» وهذه جميعها تعتبر ثمرة جيدة يجنيها المجتمع الإنسانى لأنها تنعكس عليه ايجابياً من خلال ما يوفره

(1) مقدمة ابن خلدون: دار الكتاب العربى، الفصل الثامن، ص 128.

الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية. وبهذا يكون القذافى قد تخطى ابن خلدون الذى ينقل مفاهيم الاجتماع والعصبية إلى إطار نظرى يرتكز على مفهوم المتكون أو البناء، ليحدد بعد ذلك البناء الاجتماعى على أساس قبلى تعصبى. وهذا ظاهر فى قوله: «.. إن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون فى غير نسبهم»[1]. بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقرر أن الرئاسة داخل القبيلة «إنما تكون فى نصاب واحد منهم ولا تكون فى الكل.. فلا تزال الرئاسة فى ذلك النصاب متناقلة من فرع منهم إلى فرع ولا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعه.. لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج فى المتكون؛ والمزاج فى المتكون لا يصلُحُ إذا تكافأت العناصر، فلا بد من غلبة أحدها وإلا لا يتم التكوين. فهذا هو سرُّ اشتراط الغَلَب فى العصبية، ومنه تعيّن استمرار الرئاسة فى النصاب المخصوص بها»[2].

إذن، ابن خلدون لا يقدم لنا الأساس البنيوى الذى يستفيد منه البناء الاجتماعى العام على أساس البناء الاجتماعى القبلى من حيث كون القبيلة هى الأسرة بعد أن كبرت نتيجة التوالد.. وأن الأمة هى القبيلة بعد أن كبرت نتيجة التوالد،

---

(1) مقدمة ابن خلدون: الفصل الثانى عشر، ص 231.

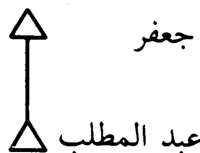
(2) المرجع السابق: الفصل الحادى عشر، ص 131 و 132.

وأن العلاقة التى تربط الأسرة هى التى تربط القبيلة، وهى التى تربط الأمة، وهى تربط العالم.

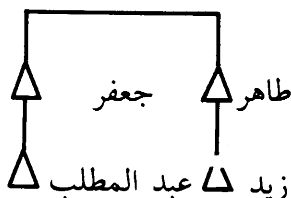
ما هى مركبات العلاقة الاجتماعية للمتكوّن القبلى؟

إن أساس هذا المتكوّن هو (العصبة) التى تتمثل بأشكال معينة: القبيلة - الحىّ - العشيرة، الحمولة... الخ فعنصر القربى هو مباشرة علاقة قائمة بين مراكز معينة تحدد على أساس تشابك علاقات القرابة، وكى نوضح هذه الفكرة نأخذ بعض الأمثلة:

1 - عندما أقول: عبد المطلب بن جعفر، فإننى أحدد علاقة معينة مباشرة بينهما، إذ أن عبد المطلب يتحدد بحسب أصله، أى أبيه وهذه العلاقة هى علاقة الحسب.



2 - عندما أقول: عبد المطلب ابن عم زيد، ففى هذه العلاقة القرابية، فإن عبد المطلب هو المرجع لثلاثة مراكز تتحدد بالنسبة إليه.

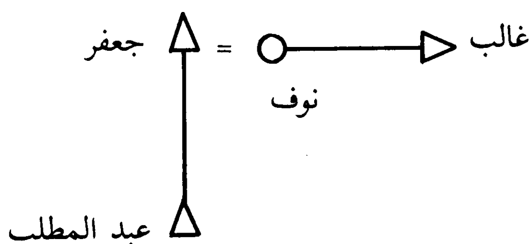


جعفر هو أبوه.
طاهر هو عمه.
زيد هو ابن عمه.

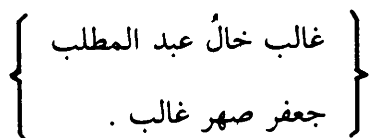
هنا ، نحن أمام شكل آخر من أشكال المتكون العصبى القبلى ، إنه علاقة النسب التى تربط بين عبد المطلب وكلٍ من عمه وابن عمه إضافة لعلاقة الحسب السابقة بأبيه .

3 ـ بالإضافة إلى علاقتى الحسب والنسب هناك علاقة ثالثة وهى صلة الأرحام .

لنقل أن نوف هى زوجة جعفر ، فهى أم عبد المطلب ولنقل أن غالب أخوها ، فنحصل على الشكل القرابى التالى :



هنا صلة الأرحام لا تربط رجلاً بامرأة بل عائلة بعائلة أخرى أو عشيرة بعشيرة أو حمولة بحمولة أخرى . . . إن الإناث بهذا المعنى هُنَّ مراكز وصاية تلحم مراكز الذكور، ومن هذه اللُحمة تنشأ علاقة الخؤولة والمصاهرة :



وبذلك يكون المزاج فى المتكون القبلى هو (العصب) وليس (التعصب) الممقوت داخل المجتمع الإنسانى، أى العلاقة التى تربط وتجمع بين العلاقات السابقة (الحسب، والنسب، وصلة الأرحام) بشكل يؤمِن استمرار الانسجام التام داخل المجتمع.

المقصود بما تقدم أن علاقات القرابة المبنية على رابطة الدم إنما يعود أهميتها إلى المنفعة التى تقوم بها، أى إلى وظيفتها الاجتماعية والسياسية القائمة على تأمين (اللحمة) بين أفراد المتكون القبلى وبالتالى بين أفراد المجتمع ككل الذى يكون أفراد القبيلة أعضاءً فاعلين فيه.

وإذا ما تمعنا بنص ابن خلدون السابق ذكره نرى سلسلة مفاهيم تعود إلى الحقل السياسى الذى يتمثل بالصراع على السلطة. وبإمكاننا أن نأخذ قبيلة معينة ونرى بشكل أولى تركيبها الداخلى على ضوء نص ابن خلدون التالى: «اعلم أن كل حى أو بطن من القبائل، وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم عصبيات أخرى لأنساب خاصة هى أشد التحاماً.. والرئاسة فيهم إنما تكون فى نصاب واحد فيهم ولا تكون فى الكل، ولما كانت الرئاسة إنما تكون فى الغَلَب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب»[1].

(1) مقدمة ابن خلدون دار الكتاب العربى الفصل الثامن، ص 128.

وفى هذا النص يظهر بوضوح الصراع على السلطة أو على ما أسماه بالرئاسة وهو يحصر الرئاسة بالقبيلة الأقوى دون غيرها من القبائل.

وقد عالجت النظرية العالمية الثالثة هذا الوضع باعتمادها على الجانب الخيّر فى الإنسان وذلك بالعودة إلى العلاقات الطبيعية التى تربط البشرية بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية أو العشائرية، ولكنها.. فى نفس الوقت تؤكد ضرورة الحفاظ على القبيلة كرباط اجتماعى يؤدى وظيفة اجتماعية. فالقبيلة من الناحية الاجتماعية محمودة بشرط ألا تتورط فى الصراع السياسى الذى يضرّ أصلاً بالقبيلة ويفتتها، أكانوا أفراداً أم دولة.

وإن أى طغيان قبلى هو نتيجة لفساد المجتمع برمته لأن المجتمع الذى يحكمه حزب كالذى تحكمه قبيلة، ففى هذه يكون الصراع على السلطة غير محسوم وتحاول مختلف الفئات الوصول إلى السلطة... فعندما يكون هناك صراع على السلطة تحاول القبيلة، شأنها شأن الحزب أو الطائفة أو الجماعة الوصول إلى الحكم وتسيطر على بقية القبائل وتصبح دكتاتورية وتفقد وظيفتها الاجتماعية الأساسية. وإذا حُلت مشكلة السلطة بقيام سلطة الشعب فإن باب الصراع على السلطة سوف يقفل ولا يبقى ثمة مجال أمام القبيلة كى تتصارع مع القبائل الأخرى من أجل الوصول إلى السلطة.

ولكن كيف يكون الشعب فى السلطة؟ أو كيف تقام سلطة الشعب التى تشمل جميع القبائل في المجتمع؟

إن الشعب هو عبارة عن مجموع الأفراد الذين يعيشون فى مجتمع معين؛ فلا يحق لأحد فرداً كان أم جماعة، حزباً أم طبقة، طائفة أم قبيلة، أن ينوب عن الشعب فى ممارسة السلطة.. أما الكيفية التى يحكم الشعب بها نفسه بنفسه، فإن الشعب يُقسم إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية... وبالتالى فإن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[1].

القبيلة: مِظلة اجتماعية:

«القبيلة مظلة اجتماعية طبيعية للضمان الاجتماعى، فهى توفر لأفرادها بحكم التقاليد القبلية الاجتماعية دية جماعية وغرامة جماعية وثأراً جماعياً ودفاعاً جماعياً أى حماية اجتماعية»[2].

---

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 48.

(2) نفس المرجع السابق، ص 134.

إن أبرز ما يقدمه مفهوم (العصبة) لدارسى البناء الاجتماعى القبلى ، هو ضرورة رؤية التلازم فى تكوين القبيلة بين علاقات القرابة والعلاقات الاجتماعية ذات الطابع السياسى داخل القبيلة وخارجها، مع ما يترتب عليها من نتائج واعتبارات؛ وهذا ما يتخطى فى دلالاته حقل المعطيات التجريبية المتعلق بالبناء الاجتماعى العام للشكل القبلى من التنظيم الاجتماعى لعلاقات القرابة فى مختلف أنماط المجتمعات البشرية. إن ابن خلدون يحدد صلات قرابية بالمعنى الخاص للكلمة فقط، منها: الحسب والنسب وصلة الأرحام، إضافة لعلاقات سياسية أخرى بدرجات مختلفة كالحِلف والولاء والمناصرة.

إنها المحددات البنائية التى تسمح لنا بالدراسة الدقيقة لطبيعة التكوين الاجتماعى للقبيلة بما تحتويه من مستويات تراتبية وعلاقات وقيم. . فمن ناحية علاقات العصبة المباشرة على قاعدة روابط الدم التأسيسية، ومن ناحية أخرى، علاقات العصبة غير المباشرة أى الناتجة عن روابط الانتماء المتراكم عبر كثافة مرور الزمن والأجيال، مع ما تفرزه من أشكال ولاء وتآزر وتناصر، سواء على الصعيد الداخلى للقبيلة بين مختلف تفرعاتها البنائية المكوِّنة أم على الصعيد الخارجى، وبينها وبين القبائل الأخرى تبعاً للتحالفات القائمة بينها على مبدأ صلة الأرحام أى على الزواج التفاضلى التبادلى.

ما هى الوظائف الرئيسية والجزئية التى تضطلع بها القبيلة على الأصعدة الفردية منها والجماعية؟ وعلى قاعدة أى قيم ومفاهيم وسلوكيات؟ هذا ما سوف نحاول الانتقال إليه فيما يلى من معالجة.

تعرف كل المجتمعات الإنسانية مهما تباينت بنياتها الاجتماعية وتفاوتت درجات التقدم الثقافى والفنى فيها، كيف تسوى المنازعات التى تنشب بين أعضائها، لأنه توجد دائماً بعض الطرق التقليدية التى تنظم عمليات التقاضى والتصالح وتوقيع العقوبة أو الحصول على التعويضات المناسبة من الجانى أو الجماعة الثأرية التى ينتمى إليها. وتعرف كل المجتمعات الإنسانية أيضاً كيف توقع العقوبة على الجانى مع شدة الاختلاف والتنوع فى مظاهر العقاب والجريمة. ولكن هناك أيضاً بعض المجتمعات القبلية التقليدية التى تعرف كيفية تسوية المنازعات ، ليس بناء على مواد القانون المجردة التى تحدد العقوبة بناء على نوع الضرر الذى أوقعه الجانى بالمجنى عليه ولكن تقوم التسوية التقليدية فى تلك المجتمعات القبلية الانقسامية على نوع العلاقات التى تربط أو تفصل بين المتنازعين والجماعات البنائية التى ينتمون إليها.

إن طبيعة هذه المنازعات مع ما يترتب عليها من نتائج ، تعيد طرح موضوع القبيلة هذه المرة، من منظار كونها **مظلة**

اجتماعية تقوم بوظيفة طبيعية مركزية هى تأمين الضمان الاجتماعى العام لأفرادها بحكم التقاليد الاجتماعية القبلية المعاشة فى نظام متكامل من الأعراف المتوارثة جيلاً بعد جيل وهى التى ترسم حدود النظام العام للضبط الاجتماعى بما يحتويه من قواعد وممارسات. ولكن ما هى هذه التقاليد الاجتماعية القبلية؟ وما هى الوظائف الجزئية التى تقوم بها لتأمين توازن الضمان الاجتماعى العام؟ باختصار كيف تشكل القبيلة مظلة اجتماعية طبيعية لعناصرها المكونة؟ وكيف تتلخص بالتالى وظيفتها المركزية فى نظام الحماية الاجتماعية العام؟!.

التقاليد القبلية الاجتماعية :

1 ـ الثأر :

إن أكثر التقاليد البنائية الاجتماعية التى تنقلنا من وصف القبيلة، بما هى علاقات قرابة محددة إلى تحليل الوظائف المركزية التى تضطلع بها على الصعيد الاجتماعى العام، هو ذلك المتعلق بالبنية الثأرية للقبيلة.

يلعب نظام الثأر فى المجتمعات التى لا تؤلف دولة بشكل عام، وفى المجتمعات القبلية الانقسامية بشكل خاص دوراً وظيفياً يتمثل فى إعادة التوازن البنائى بين البدنتين المتنازعتين،

ذلك التوازن الذى تعرض للتخلخل نتيجة لافتقار بدنة القتيل لأحد أعضائها المنتجين وخدش كرامتها أمام الجماعات الثأرية الأخرى فى المجتمع القبلى [1].

يلخص الدكتور أحمد أبو زيد فى تحليله لهذا النظامُ إلى أنه قد اتضح من الناحية الاجتماعية على الأقل ، أن الثار ليس مجرد جريمة ترتكب عشوائياً لإشباع رغبة فى الانتقام أو الاقتصاص لجرم سابق، بل هو نظام اجتماعى متماسك له ملامحه الأساسية وقوانينه الخاصة التى تحكمه،والتى تميزه عن جرائم القتل العادية. ويمكن تلخيص هذه القوانين أو المبادىء الأساسية التى يسير النظام وفقاً لها فيما يلى :

1 ـ كل من يقتل لابد أن يؤخذ بثأره عن طريق قتل شخص واحد فقط من الطرف المقابل.

2 ـ الاعتداء على حياة فرد إنما يعتبر اعتداء على الجماعة القرابية التى ينتمى إليها، كما أن جماعة الجانى تكون مسؤولة ككل عن جريمته.

3 ـ لا يؤخذ الثأر إلا من الرجل الذكر البالغ القادر على حمل السلاح والدفاع عن نفسه.

---

(1) د. محمد عبده محجوب. الضبط الاجتماعى فى المجتمعات القبلية الهيئة المصرية العامة للكتاب الإسكندرية 1973 ، ص 225.

4 ـ يقوم الثأر بين الوحدات السياسية المتمايزة فليس ثمة ثأر في البدنة الواحدة [1].

لكن نظام الثأر يستقر فى ظروف اجتماعية متنوعة بينها كثير من التشابه فى تلك المجتمعات والثقافات المتنوعة التى يوجد بها. ويمكن أن نلخص تلك الظروف فى أربع نقاط أساسية تتمثل فيما يلى:

أ ـ انعزال الوحدة المجتمعية التى يستقر فيها هذا النظام، وقد انحصر نشاط الناس فى تلك الوحدة المجتمعية بحيث يدور الفرد فى محيط ضيق، لا يتعدى حدود القبيلة التى ينتمى إليها، مما يؤدى إلى ازدياد شعوره بالانتماء القوى إلى هذا المجتمع المحلى الصغير، وتوجيه كل نشاطه إلى مشاكله الخاصة والعلاقات والتيارات المتضاربة فيه.

ب ـ الارتباط بالأرض ارتباطاً قوياً من حيث هى محملة بالقيم والتقاليد والتراث الاجتماعى فضلاً عن قيمتها الاقتصادية.

ج ـ الارتباط بالجماعة القرابية الكبيرة التى ينتمى إليها الفرد واتساع نطاق القرابة حيث لا ينظر الناس إلى الروابط

---

(1) د. أحمد أبو زيد: الثأر «دراسة أنتروبولوجية بإحدى قرى الصعيد» منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، دار المعارف 1965.

القرابية على أنها روابط دم ومصاهرة فحسب ، لكن يؤخذ بعين الاعتبار أن الوحدة القرابية هى التى تكسب الفرد شخصيته ومقوماته الاجتماعية. من هنا، كان الفرد يستميت فى الدفاع عن كل هذه الوحدة القرابية، ويعتبر الاعتداء على فرد منها كما لو كان الاعتداء عليه شخصياً، ويستتبع قيامه بالثأر من المعتدى.

د ـ افتقار الوحدة المجتمعية إلى وجود السلطة السياسية الفعالة[1].

وقد قام (إيفانز بريتشارد) الأنتروبولوجى البريطانى الشهير بدراساته للأنساق السياسية فى المجتمعات النيلية، وأهمها مجتمع قبائل النوير فى جنوب السودان، بالبدء من نقطة مركزية فى النسق السياسى والعقابى وهى مشكلة عداوة الدم التى تنشأ بين الوحدات الثأرية المتمايزة نتيجة لفقد إحدى الوحدات لعضو من أعضائها بالقتل.

والإجراء المثالى الذى ينبغى على الجماعة القرابية والثأرية التى ينتمى إليها القتيل، هو أن تثأر من القاتل ذاته، أو من أحد أعضاء الجماعة الثأرية التى ينتمى إليها. ولكن الاجراءات التى تتخذ فى الواقع ليست على هذا النحو دائماً ، فقد تضيق المسافة البنائية التى تفصل بين القاتل والقتيل اللذين قد

(1) د. محمد عبده محجوب: أنتروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية 1980، ص 186.

ينتميان إلى نفس الجماعة الثأرية ، فكلما قربت المسافة البنائية التى تفصل بين القاتل والقتيل كلما سعت الأطراف المتنازعة إلى سرعة إجراء التسوية التقليدية عن طريق قبول الدية، وكلما بعدت المسافة البنائية التى تفصل بين المتنازعين كلما أصبحت التسوية السلمية السريعة لعداوة الدم، أمراً بعيد المنال لأنهم يكونون فى البعد الذى يسمح للجماعة المعتدى عليها أن تعوض الخسارة التى لحقت بها، وتحقق بالتالى التوازن القائم بين الوحدات الانقسامية من نفس الدرجة فى النسق الانقسامى الذى تنطوى تحته[1].

إن نظام الثأر فى المجتمعات القبلية كان ولا يزال من القواعد العرفية الجماعية التى لا تمس ولا يمكن إدخال أى تعديلات عليها، لأن النتائج المترتبة على هذا الأمر فيما لو حصل، سوف تنعكس مباشرة على صميم الوحدة البنائية والوظيفية للقبيلة ومكانتها بين القبائل الأخرى. إنه نظام يتبع من أجل تحقيق التعادل بين العشائر المتنازعة كما كان سائداً قبل أن تحدث الجناية أو القتل، الذى يستتبع قيام سلسلة طويلة من حوادث الثأر وعداوات الدم.

إن الثأر كتعبير عن مظلة الحماية الاجتماعية لأفراد المتكون القبلى، إنما يحقق وظيفة التوازن النسبى - إذا صح التعبير - بين

(1) إيفانز بريتشارد: النوير، دار غاليمار، باريس 1968، ص 159.

الجماعات المتنازعة، وذلك عن طريق إنقاص الجماعة المعتدية بنفس النسبة التى نقصت بها الجماعة المعتدى عليها، وبغير تحقيق هذا التعادل لا يمكن إعادة حالة التوازن الاجتماعى إلى ما كانت عليه، ولن يعود المجتمع القبلى إلى هدوئه السابق، من هنا يمكن اعتبار الثأر عاملاً من عوامل التوازن الاجتماعى فى المجتمعات التى تتميز بأهمية البناء القرابى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2 ـ الدية:

هى المقابل المادى ـ أى النقدى أو العينى ـ الذى يدفع مقابل التنازل عن حق الثأر، أو إعمال القاعدة التى تنص على أن العين بالعين والسن بالسن، أو القبول بتسوية سلمية لمنازعات القتل أو حالات الاعتداء البدنى التى تؤدى إلى إلحاق العجز الكلى بأعضاء الجسم [1] . إن للدية قواعد خاصة من حيث مقدارها ومن حيث الملتزمين بها أو أصحاب الحق فيها؛ فهناك طائفة من الاعتبارات تلعب دوراً فى تحديد قواعدها ومقدارها، منها طبيعة القتل والعلاقة بين القاتل والقتيل.

وتدفع الدية بواسطة القاتل وأقاربه، ويحدد العرف الأقارب الملتزمين بالإسهام فى دفعها، فإذا كان القتل عمداً يتحمل

(1) د. محمد عبده محجوب: الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البدوية، ص 212.

الجانى القسم الأكبر من قيمة الدية، ويسهم معه أقرب المقربين وذلك جزاءً لفعلته، وإذا كان القتل عن غير قصد فيكون الإسهام من جميع أبناء القبيلة أو العشيرة ويسهم شيخها بالقسط الأكبر منها.

وتؤول الدية إلى أهل القتيل وتوزع عادة على الشكل التالى: ثلث إلى أهل المجنى عليه، وثلث إلى عمداء الدم، والباقى إلى شيخ العشيرة. والحصة التى ينالها هذا الأخير تعود إلى الجهد الذى قام به كأنها تعويض عن التكاليف التى تحملها وقدمها فى سبيل إتمام المصالحة.

أما فى أيامنا هذه فإن الدية تدفع بكاملها إلى أهل القتيل فقط، وهى قد تصل إلى مبالغ باهظة بهدف توقيع نوع من العقوبة القاسية على الجانى وأسرته وبالتالى تسوية العداوة والمنازعات بطريقة سلمية.

من الجدير بالذكر، أن الدية تعتبر من أكثر الأنماط تطبيقاً فى الأنساق الاجتماعية الهادفة إلى تسوية المنازعات وإعادة التوازن الاجتماعى المفقود تبعاً لجريمة القتل ودورة الثأر المترتبة عليها. إن من الأمثلة البارزة فى هذا الإطار، التركيب العشائرى الانقسامى ذا الطابع الثأرى السائد عند العشائر الحمادية فى سهل البقاع اللبنانى. فعندما يكون الجانى والمجنى عليه من عشيرتين مختلفتين، كانت عشيرة الجانى تلجأ إلى كبار السن والوجهاء من عشائر محايدة لتسوية النزاع

بالطرق السلمية، والتى تنحصر بأغلبها بدفع الـدية لعـائلة المجنى عليه. فلقد كان زعماء عشيرة الجانى وأعيانها يقومون مع زعماء العشائر المحايدة بزيارة أهل القتيل عـدة مرات لمواساتهم ورد اعتبارهم، ومن ثم يتكلمون بالصلح وما يفرضه من دفع دية وجمع طرفى الخلاف عند أهل القتيل. وقد تأخذ المصالحة وقتاً طويلاً لإتمامها، وعند حصولها كان مجلس الصلح يجتمع ويتفاوض وفقاً لظروف الحادث وأسبابه ودوافعه، وعلى ضوء ذلك كانوا يقررون قيمة الدية تبعاً للأعراف[1].

لم يكن هناك تشريع منصوص وموحد عند هذه العشائر يحدد أنواع الجزاءات المناسبة للحالات المختلفة.. كانت قيمة الدية تختلف باختلاف ظروف الحادث، أى فى حال وقوعه عمداً أم خطأ، وتكون الدية دائماً مبلغاً من المال للتنازل عن حق الثأر وتدفع من قبل القاتل وعائلته. أما إذا كان القاتل غير ميسور مادياً عندئذ تجمع الدية من كافة أبناء العشيرة ويتحمل أولاد العم الجزء الأكبر من قيمتها، ويتم تسليمها إلى أهل القتيل فى إطار وليمة كبرى، تنحر خلالها الذبائح عربوناً عن وقوع الصلح وتجاوز المحنة.

إن الحروب الثأرية القبلية التى تسفر عادة عن وقوع عدد

---

(1) سهيل حمود، الأعراف العشائرية فى البقاع اللبنانى، بحث جامعى غير منشور؛ الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1969 ص 88.

من القتلى وقيام عداوة الدم، تؤدى إلى امتداد المسؤولية الجنائية لتشمل الجماعة القبلية بأسرها، التى يتوقع منها فى هذه الحالة أن تعضد الجماعة الثأرية التى ينتمى إليها القاتل حينما تقوم الوحدة الثأرية التى ينتمى إليها القتيل بالمطالبة بحقها من الثأر، أو حينما يبدأ سياق فى التدخل الإيجابى لمشايخ قبائل محايدة يهدف إلى تسوية النزاع عن طريق مفاوضات تؤدى إلى الصلح ودفع الدية.

3 ـ النزالة :

هى عملية من أهم العمليات الاجتماعية فى المجتمعات القبلية، وهى ترتبط بشكل خاص بتسوية منازعات عداوات الدم أو الاعتداءات التى تسفر عن القتل بين الوحدات القبلية والسياسية المتمايزة وفى حرص هذه المجتمعات على حقن الدماء تفادياً لما يؤدى إليه استمرار عداوات الدم وتكرار حوادث القتل، سمحت التقاليد القبلية للجماعة التى ينتمى إليها القاتل باللجوء إلى وحدة قرابية سياسية محددة لتحميها فترة زمنية معينة ، تتاح خلالها الفرصة للقيام بتسوية النزاع بالطرق السلمية، عبر مفاوضات الصلح مع ما يستتبعه من دفع للدية تعويضا عن دم القتيل. هذه العملية الاجتماعية تسمى بالنزالة، وهى بهذا المعنى المشار إليه إنما تشكل نوعاً من المظلة الاجتماعية الواقية فى الأعراف القبلية، تسمح بالتقاط الأنفاس واستيعاب مظاهر التوتر العام الناتج عن الرغبة الفورية بالثأر لدم القتيل.

إن للنزيل عند المجتمعات القبلية الانقسامية مكانة كبيرة يدافعون عنه كأى فرد منهم، وهى تنطبق على شخص قتل دفاعاً عن نفسه أو حفاظاً على شرفه وحقوقه أو من أجل جريمة حصلت خطأ. ويكون هذا النزيل بمثابة الأمانة لديهم، فأى اعتداء أو خطر يواجهه يعتبر كأنه موجه إلى كافة أفراد القبيلة طالما أنه تحت حمايتها وبعهدتها طيلة الفترة الزمنية اللازمة لتسوية المنازعة بالطرق السلمية.

إن لهذه العملية الاجتماعية المميزة فى التعبير عن نظام الحماية الاجتماعية فى المجتمعات القبلية شروطاً تحددها الأعراف السائدة غالباً ، مع اختلاف نوعى فى بعض التفاصيل الإجرائية المتعلقة بها، إذ لا يمكن القبول بنزالة شخص قتل عمداً أو من أجل السرقة أو لأى سبب تافه آخر، أو القتل بسبب الزواج من بنت أو أخت المغدور.

وغالباً ما يسكن القاتل وأسرته عند الطرف المحايد لفترة تبلغ سنة كاملة تحدد خلالها العشيرة صاحبة النزالة الأماكن التى تحرم على القاتل وأفراد أسرته ارتيادها . والقصد من هذا التحديد منع الاختلاط بين طرفى النزاع والحيلولة دون استفحال الموقف وتعقيده، وتستمر هذه الحالة حتى تهدأ النفوس.. ذلك أن غياب النزالة قد يرتب آثاراً بعيدة المدى فى البناء الاجتماعى القبلى العشائري، بل قد يؤدى إلى انتشار الثأر إلى ما لا نهاية. . إنها بالتالى تحفظ الكيان القبلى العام وتعمل

على عدم تعريضه لخطر التفتت والتشرذم. ومنذ اليوم الأول للنزالة يتصل شيخ القبيلة أو العشيرة صاحبة هذه النزالة بعدد كبير من الشيوخ وطلاب الخير ومشايخ العشائر الأخرى، بهدف تسوية النزاع مع عشيرة المجنى عليه، ويسعون إلى استعادة جو الألفة وإقامة الصلح العام ، وغالباً ما تدفع صاحبة النزالة قسماً كبيراً من دية التسوية بين المتنازعين[1].

وأخيراً، يبقى أن نشير إلى أن هذا النظام من الأعراف القبلية ، يعطى للفرد المنتمى إلى القبيلة كياناً اجتماعياً يتجاوز فرديته وذاتيته الخاصة، لكى يتحدد بما هو جـزء من التكوين المعنوى والمادى لهذا المتكون القرابى العام. إن طبيعة البنية الثأرية الانقسامية عند القبائل، تفرض تلك العناصـر المكونة لنظام الحماية والمظلة بالمعنى الاجتمـاعى للكلمة، بهـدف إعادة التوازن فى كل مرة يتعرض فيها البنيان العام للخلل والارتجاج.

إن الدية والغرامة وكل أنواع العقوبات والجزاءات العرفية فى التشكيل الاجتماعى القبلى، إنما تهدف لتمهيد الطريق أمام المصلحين لكى يأخذوا دورهم فى حل النزاعات الثأرية الدموية على قاعدة حفظ الانسجام والتوازن العام . إن هؤلاء المصلحين هم أشبـه بمجلس للشورى يتـألف من أعيـان

(1) المرجع السابق ص 111.

العشائر المعروفين بنزاهتهم واستقامتهم ومحافظتهم على دقة تنفيذ الأعراف والتقاليد الموروثة ، إنهم يستهدفون دائماً حسم النزاع أوالصراع بين طرفين أو جماعتين ثأريتين عن طريق التفاوض الذى لا يتمتع مبدئياً بصفة الإلزام والقهر، بل إنه نوع من المساواة المتوازنة الهادفة لإيجاد تسوية فى إطار الأنماط المعيارية المتعارف عليها.

إن أول عمل يقوم به هؤلاء المصلحون بعد حدوث جريمة القتل ، زيارة أهل الفقيد لمواساتهم بحزن وصمت دون الكلام فى موضوع الصلح، ثم يسمعون رأى أهل القتيل فى ظروف حادثة القتل وأسبابها. وفى المرة الثانية يتألف وفد من مشايخ العشائر وأعيانها، يطرح على ذوى الفقيد فكرة المصالحة على أساس حقن الدماء وإحقاق الحق عن طريق التسوية السلمية بما تفرضه من شروط وأعراف مادية ومعنوية. وإذا ما لمسوا تجاوباً فى مهمتهم هذه ،يطلبون من أهل القتيل «التزكية» للمباشرة بعملية الصلح التى قد تأخذ وقتاً أو زمناً غير محدد قد يطول إلى أشهر بل وربما إلى سنوات.

إن طبيعة العلاقة بين هؤلاء المصلحين من زعماء العشائر هى علاقة مساواة ، فهم يجلسون على الأرض بشكل دائرى ولهم جميعاً الحق بالكلام والمناقشة دون استثناء، وتستمر هذه المساومة كما أشرنا شهوراً بل وفى بعض الحالات المستعصية سنوات عدة. المهم فى نهاية الأمر الخروج بقرار حتى لا

يكون هناك معارض، لأن الإجماع ضرورى فى كل قرار يتخذ والجدير بالذكر أن حضور المذنب ليس ضرورياً، وإنما من يمثله للإحاطة برأيه وملاحظاته حول ظروف حادثة القتل وملابساتها، بينما يحاول الطرف الممثل لأهل القتيل إقناع مجلس الصلح العشائرى بوجهة نظره الخاصة حول هذا الموضوع.

بعد الإحاطة الشاملة بمعطيات الموضوع من وجهتى النظر المتعارضتين، يتداول مجلس الصلح العشائرى فيما بينه، ويتخذ فى نهاية الأمر قراراً بدفع الدية، أى الغرامة الاجتماعية التى يتوجب على الطرف العشائرى الجانى دفعها للطرف المجنى عليه ثمناً للتسوية الاجتماعية القائمة على مبدأ التنازل عن الحق فى الثأر وإقامة الصلح.

بعد ذلك يقرر موعد الصلح وزمانه، فتجتمع جميع العشائر ويؤخذ القاتل إلى بيت أهل القتيل ويقدم لهم «كذبيحة» حيث تربط محرمة فى رقبته وبهذا يتم «العفو والمصالحة»[1].

. . . بعد المصالحة ، إذا أقدمت عشيرة المقتول على قتل الجانى، فإن هذا الفعل يعتبر مخالفاً للأعراف وجزاؤه

(1) سميرة أديب: الصلح فى المجتمعات العشائرية الثأرية، بحث جامعى غير منشور، بيروت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1974، ص 112.

مقاطعة عامة لها من قبل باقى العشائر كونها أخلت بالعهد، كما تصبح رايتها سوداء عند الجميع.

إن ما تقدم دراسته من معايير الوظيفة الاجتماعية للقبيلة بما هى مظلة وحماية كيانية ووجودية لأفرادها ، إنما تعبر أصدق تعبير عن طبيعة القيم والأعراف السائدة، وتجسمها بما هى ضرورة اجتماعية فى الحياة المشتركة للقبائل المتعايشة والمتجاورة؛ إذ لا يمكن أن نجد فى أى مكان من العالم وفى أية حقبة من حقبات التاريخ ، سلوكاً للجماعات البشرية متروكاً بشكل عشوائى بما يعرض حالة الاجتماع للفوضى ولممارسات الحرية غير المشروطة.

إن طبيعة الاجتماع القبلى ، حيث يتضارب نشاط الأفراد وتتزاحم حرياتهم لا يمكن تركها للظروف وإلا تمزقت وحدة المجتمع تحت ضغط الميول والرغبات المتنازعة، إذن، كان لا بد للعلاقات القبلية من أن تخضع للتنظيم والضبط بالقيم والأعراف التى تنبثق من حياتها ومن واقع تجربتها وظروفها الاجتماعية الخاصة.

القبيلة مدرسةٌ اجتماعية :

« وبناءً على هذه الاعتبارات... كونت القبيلة سلوكاً لأفرادها يتحول إلى تربية اجتماعية أفضل وأنبل من أى تربية

مدرسية. . . والقبيلة مدرسةٌ اجتماعية ينشـأ أفرادهـا منذ الطفولة على تشرب مثل عُليا تتحول إلى سلوك حياة تترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان على عكس التربية والعلوم التى يتم تلقينها رسمياً والتى تتلاشى تدريجياً كلما كبر الفرد لأنها رسمية ولأنها اختبارية ولأن الفرد يعى أنها ملقنة له»[1].

يطرح معمر القذافى فى هذا النص الرئيسى من الركن الاجتماعى العام المتعلق بالقبيلة، مسألة على قدر كبير من الأهمية فى حياة كل المجتمعات البشرية على اختلاف أنماط انتظامها الاجتماعى. . إنها مسألة التربية والتنشئة الاجتماعيتين، اللتين يكتسبهما الفرد بوصفه عضواً فى الجماعة البشرية التى تأخذ فى إطار هذه المعالجة شكل قبيلة.

لقد عرف الإنسان على امتداد تاريخه أن الناشئة لن ينضجوا ثقافياً أو يحققوا تكيفاً ما مع نظم المجتمع إلا إذا اكتسبوا ذلك عن طريق الكبار، أى من خلال العملية التربوية. على أنه كلما ارتقى الإنسان فى سلم الحضارة ازداد اهتمامه بالعملية التربوية وعمل على توسيع نطاقها، وتعميق أبعادها لترسيخ ثقافته وتطويرها من ناحية العمل على تحقيق التغير الاجتماعى. ذلك الإنسان هو الكائن الوحيد القادر على التفكير والإبداع والابتكار وتسخير كل هذا فى تحقيق أهدافه

(1) معمر القذافى: الكتاب الأخضر، ص 133.

المادية والروحية والعقلية معاً، مما جعله ذا قدرة فائقة على التكيف مع الطبيعة والتحكم بالتالى فى مصيره[1].

على هذا الأساس تتعدد أنماط المعارف والقيم والإدراك التى يتلقنها الإنسان بوصفه عضواً فى الجماعة البشرية تبعاً لطبيعة التكوين الاجتماعى السائد بداخلها فى التجمعات القائمة على أساس البناء القرابى كالمجتمعات القبلية والعشائرية إلى المجتمعات الحديثة والمعاصرة حيث للمدرسة كمؤسسة تربوية معاصرة الدور الرئيسى فى عملية التربية بالمعنى العلمى المخصوص. . هنا بالضبط مكمن التمايز الوظيفى الذى نتناوله على قاعدة فكر معمر القذافى الذى يعطى - كما هو واضح - أهمية قصوى للتربية الاجتماعية القبلية تميزها وتفضلها عن التربية المدرسية بالمعنى الاكتسابى التدرجى الحديث. إن التربية فى المجتمعات القبلية هى الحياة نفسها ، بينما هى فى المجتمعات الحديثة إعداد لهذه الحياة. لهذا، فإن الأسرة فى المجتمع القبلى هى التى تضطلع بمهمة التربية الاجتماعية حيث يزاول الطفل فى هذا النطاق المهن التقليدية وأنماط السلوك من خلال عملية التقليد للكبار واستيعاب القيم والأعراف والمثل السائدة بطريقة غير رسمية مباشرة وتلقائية،

---

(1) Hoebel; E Adamson, The study of Men, McGraw, New York, 1966, p. 3.

بعكس التربية المدرسية الرسمية والتى تسود فى المجتمعات المتحضرة من خلال مؤسسات ونظم التعليم المختلفة والتى تهدف أساساً إلى إعداد النشء للحياة المقبلة.

يعـرّف العالم الاجتمـاعى الفرنسى (إميـل دوركهايم)[1] التربية كظاهرة اجتماعية تعريفاً موضوعياً ينبغى له الإحاطة بعنصرين هامين: العنصر الأول وجود جيلين فى المجتمع الذى نتحدث عن التربية فيه.. جيل يعلم آخر يتعلم أو جيل الكبار وجيل الصغار. أما العنصر الثانى فهو التفاعل أو التأثير الناشىء عن تدريب الجيل الأول للجيل الثانى، وفى هذين العنصرين تكمن العملية التربوية.

ويرى (دوركهايم) أن على التربية مبدئياً أن تنمى القدرات الجسمية والعقلية والعاطفية والإدراكية فى نفوس النشء وذلك ليتكيف الفرد مع مجتمعه الكبير من ناحية، ومع ما تتطلبه وحدته الاجتماعية الصغيرة التى ينتمى إليها كـالأسرة أو الطبقة أو جماعة المهنة من ناحية أخرى[2] وليتحقق للمجتمع البقاء والاستمرار فلابد أن تسود درجة كافية من التجانس بحيث يختفى التعارض بين القيم الاجتماعية السائدة. إن التربية هى ذلك الأثر الناشىء عن تدريب الآباء أو جيل الكبار للأجيال الناشئـة فى مجتمع ما، وموضوعها إنما يتـركز على تنميـة

---

(1) Durkheim Emile, Eduction and socialogy N. Y. 1955 P.P 66 —5

(2) Ibid P 70 .

القدرات العقلية والخلقية والجسدية طبقاً لما تتطلبه الجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها [1] .

إن التربية كنسق اجتماعى - كما هو واضح فى تعريف معمر القذافى - تصنف بحسب بناء المجتمع نفسه إلى قسمين:

أولاً: التربية الاجتماعية القبلية، ويسودها نظام التربية المألوف على قاعدة الأعراف والقيم والمثل السائدة، وهو يُعد بذلك غير رسمى.. إنه عملية تنشئة اجتماعية Socialization أو تثقيفية، ويتركز نسق الأدوار فيها بين جيلٍ يُعلم وجيل يتعلم يسوده النمط التلقائى، وتعتبر التربية هى الحياة نفسها فى مثل هذه المجتمعات القبلية.

ثانياً: التربية الاجتماعية الحضرية، ويمكن أن نميز فى المجتمع الحضرى بين نمطين تربويين أيضاً:

أ - تربية غير رسمية، وتتمثل فى عملية التنشئة الاجتماعية ويمتد نسق الأدوار فيها من الأسرة إلى عديد من المؤسسات الإعلامية الحديثة كالصحافة والإذاعة والسينما والمسرح.... الخ.

ب - تربية رسمية، وتضطلع بها المؤسسات التعليمية المختلفة بهذه المهمة بحيث يتعقد ويتشابك نسق الأدوار فيها وتهدف إلى الإعداد للحياة.

والتربية، قبلية أو حضرية، يمكن التمييز بينها من حيث هى

---

(1) Ibid p. 71.

مقصودة أم غير مقصودة ، فكلما ازداد المجتمع تعقيداً أو واجه مقتضيات التغير الاجتماعى الذى ينشأ نتيجة تزاوج الثقافات أو الثورات الاجتماعية والصناعية والسياسية ، ازدادت حاجته إلى التربية المقصودة أى التربية التى تقتصر وظيفتها على مجرد نقل التراث الثقافى ويتركز دورها فى إثراء الخبرة لنمو نظم اجتماعية جديدة[1] تتلاءم والتغيرات الاجتماعية والثقافية المستمرة فى المجتمع. لهذا، فإنها تزود الأفراد طبقاً لأعمارهم ومستوياتهم العقلية بالمواقف التى تنمى فيهم العقلية الابتكارية بما يمكنهم من اكتشاف آفاق ومواقف جديدة تبعث على التغيير وتنهض بواقعهم الراهن[2].

وعلى العكس من ذلك، فإن حاجة المجتمعات القبلية إلى مثل هذا النسق التربوى لا تكاد تذكر ، إذ أن أنساقها البنائية وسماتها الثقافية تبقى كما هى فى أنماطها المألوفة. . فالحياة بشكلها اليومى التكرارى ، تتناقلها الأجيال وتتوارث قيمها وأعرافها ومناشطها المختلفة ، فمثلاً الأب الذى يصحب أبناءه فى اعتبارات الحياة المختلفة التى تتصل بإشباع حاجاتهم من الصيد أو الرعى يقوم بنفس الأنماط المعيشية التى كان يقوم بها أسلافه ، ويعمل على إكسابهم نفس القيم المعيارية

---

(1) منير المرسى: فى اجتماعات التربية، القاهرة، المطبعة الأنجلو مصرية، ط 1، 1973، ص 29.

(2) Brown Francis Educational Sociology, N. Y. 1955 p. 209.

والسلوكيات الاجتماعيـة المتـوارثـة والتقليـديـة التى أثبتت صلاحيتها عبر الأجيال ، مما يسمح بتنشئتهم طبقاً لقيم وتقاليد وقواعد هذا المجتمع[1].

إن أهم العناصر البنائية الاجتماعية التى تجعل من القبيلة مدرسة اجتماعية للتنشئة على مثل وقيم وسلوكيات مترسخةٍ فى الحياة العامة لأفرادها هى ما يلى :

1 ـ بساطة البناء الاجتماعى لهذه المجتمعات القبلية الـتى تظهر من خلال نسق محدد من المعتقدات والقيم المألوفة والمتوارثة .

2 ـ اختفاء الأنظمة والمؤسسات المتمايزة فيها الـتى من شأنها أن تقدم لأفراد المجتمع مطالبهم العديدة ، وذلك لبساطة حياة الأفراد فى هذه العينة من المجتمعات .

3 ـ تتم التربية فى هذه المجتمعات من خلال عمـلية التنشئة الاجتماعية والتثقيفية طبقاً لأنماط العادات والعُرف والقيم والتقاليد والتراث السائـدة وحيث يسود النمط التـربوى الـلارسمى وتصبح الأسـرة والعشيـرة والقبيلة هى كـل مؤسسات التربية فى هذا المجتمع .

4 ـ العمومية فى محيط الفنون إذا ما قورنت بالمجتمعات

---

(1) William stanley Social Foundations of Education , N. Y. 1956.

المعقدة الحديثة حيث يسود التخصص الدقيق فى مؤسسات تعليمية مستقلة بفرع محدد من فروع العلوم المعاصرة ، ذلك أن ثقافة هذه المجتمعات القبلية تباشر فى سياق متوارث لا مجال فيه للإضافة والتجديد أو سيادة التخصص بداخله .

5 ـ المدرسة الاجتماعية القبلية ـ إذا صح التعبير ـ ونجد إطارها القيمى العام فى الذاكرة الجماعية التى تختزن التجربة التاريخية بما أفرزته من قناعات قيمية ومعتقدية ومسلكية ثابتة .

إن القبيلة على هذا الأساس تمارس وظيفتها الاجتماعية العامة فى تنشئة وبناء الشخصية الأساسية للفرد ، على قاعدة النموذج القيمى المخصوص بها ، بما يحتويه من أعراف اعتقادية ومسلكية ، أخلاقية ودينية ، اقتصادية وسياسية. باختصار، إن القبيلة هى مدرسة اجتماعية تقوم بمهمة إعداد الشخصية الثقافية العامة لأفرادها ، تبعاً للمعايير والقيم والأعراف المتوارثة عن الماضى.

ملاحظة: لا بد من الإشارة هنا إلى أن العادات والأعراف القبلية، التى تشكل المادة الرئيسية لعملية التربية والتنشئة، لم تعد تطبق بنفس الصورة فى وقتنا الحاضر. فكما انعكست الظروف الإيديولوجية والاقتصادية على كافة المجتمعات الإنسانية المتنوعة أشكال التنظيم الاجتماعى، كذلك انعكست

أيضاً على البناء الاجتماعى العام للمجتمعات القبلية. فالتغييرات التى تتمثل بدخول منظمات جديدة للخدمات فى الحياة الاقتصادية والتعليمية والسياسية أدت إلى الاصطدام بالقواعد العرفية التقليدية السائدة. إضافة إلى عامل الانفتاح على المجتمع الخارجى من خلال انتقال أبناء القبائل إلى المدن والحواضر لكسب معيشتهم أو لتحصيلهم العلمى فى المدارس الحديثة، أو السفر أيضاً خارج البلاد قد أدى إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية، ودخول الآلات الحديثة والمتطورة فى مجال الزراعة مع توسيع نطاقها وتنميتها، وأدى أيضاً إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بشكل ملحوظ.

إن كل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية انعكست على البناء الاجتماعى العام للقبيلة ، بما يؤديه من وظيفة التربية الاجتماعية للقيم الثقافية التقليدية المتوارثة ، باتجاه نسق تربوى قيمى تتزاوج فيه الأعراف القبلية التقليدية مع القيم الاجتماعية والعلمية المكتسبة فى بعض مؤسسات المجتمع المُعاصرة ، كالمدرسة الرسمية وباقى أنشطة العمل الاقتصادية والإدارية والقانونية الحديثة .

إن ما تقدم ذكره ، لا يعنى على الإطلاق تغير الوظيفة الرئيسية للقبيلة بما هى مدرسة اجتماعية فى التنشئة القيمية والمسلكية لأفرادها تهدف إلى تكوين الشخصية الثقافية

الأساسية على قاعدة الأعراف والتقاليد السائدة ، بل على العكس من ذلك ، فإنه على الرغم من مظاهر « الحداثة » فى الأنماط التعليمية والتربوية المُعاصرة ، تبقى التربية القبلية فى أساس البناء الاجتماعى العميق للشخصية الثقافية الفردية والجماعية والتى تؤسس من خلال بناء الذاكرة الثقافية الفردية، الذاكرة الجماعية الحضارية ببُعديها الواعى بما يحتويه من قيم وأعراف من ناحية ، واللاواعى بما يختزنه من محددات تاريخية هى الأساس فى تفسير حاضر القبيلة استناداً إلى تجارب الماضى .

إن القبيلة هى إذن، مركب اجتماعى يتمتع بعادات خاصة وتقاليد مميزة حاولنا حتى الآن إبراز أهم خصائصها ، وهى بهذا المعنى إنما تطبع الفرد تلقائياً وفطرياً بهذه الخصائص التى تصبح ـ والحال كذلك ـ مترسخة فى أعماق تكوينه الشخصى والاجتماعى . إن أهم ما تُمليه التربية الاجتماعية القبلية من اعتبارات يكمن فى تلك البنية الثقافية الجماعية الهادفة باستمرار لتحقيق التضامن الاجتماعى فى كل مظاهره وعلى كافة الصُعد التى تفرضها ضرورات الحياة المشتركة ، كالتماسك والتآزر والدفاع المشترك والتعاضد فى سبيل المصلحة المشتركة للمتكون الاجتماعى القبلى .

فى هذا يكمن التمايز بين مُثُل مدنية جامعة تحاول المدرسة الرسمية الحديثة زرعها فى نفوس الأفراد عن طريق

التضامن التعليمى المدروس ، وبين واقع العلاقات الاجتماعية المعزولة على أساس تضارب المصالح الفردية والأنانيات الشخصية تماماً كما تتجسد فى المجتمعات الحديثة القائمة على أساس الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان لتحقيق المنفعة المادية الخاصة للفرد على حساب المجتمع.

إن الأعراف القبلية من منظور وظيفتها الاجتماعية الهادفة لتنشئة الفرد وتقويمه ، يمكن النظر إليها كقيود وضوابط لتنظيم وتكييف الميول والدوافع الأنانية ، وبذلك تعمل على التماسك الاجتماعى. إن القيم والعادات الاجتماعية أنماطُ سلوكية فكرية وعملية، علينا أن نفكر ونعمل بتعاليمها حتى ينتظم التعامل والاتصال بين الناس، وحتى يكون هناك عنصر من عناصر التوقع فى الحياة، فيعرف كل فرد ما يتوقعه من غيره من سلوك، وما يتوقعه غيره منه من تصرفات، وبذلك يكون هناك بحق مظهرٌ متحدٌ من الأفكار والتصرفات يدل على التماسك والتضامن.

إن القيم والأعراف الاجتماعية القبلية ، مظهران من مظاهر سيطرة « العقل الجمعى » والإرادة الجمعية على الأفراد ، فهما يعملان على إدماج الفرد فى المجموع لتحقيق التوافق والتماسك ولتحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعى ، إن وسيلتهما إلى ذلك ما يفرضانه من جزاء على من يخالفهما ويخرج على معاييرهما العامة. ويتمثل هذا الجزاء فيما يلقاه الفرد من

سخط جماعته القبلية عليه أو طردها أو نبذها إياه أو سخريتها منه وتهكمها عليه أو عدم رضاها عنه.

إن الفرد فى المجتمع القبلى ، يهمه أن يكون مرضياً عنه من قبل الجماعة، كما يهمه أن يشعر بالانتمائية إليها، بل إنه يجد سعادته في احتضان القبيلة له. لذلك، فهو يحسب لرأيها فيه حساباً كبيراً، ويعمل على التوافق معها. . هذا الولاء الذى يظهر فى الالتزام بقيمها والتمسك والاعتزاز بعاداتها، وتشرب مُثلها القيمية والمعتقدية العُليا منذ مهد الطفوله.

هذا ما يؤكده الدكتور مصطفى الخشاب [1] حينما يقول: غنىٌ عن البيان أن الولاء للجماعة فضيلةٌ سامية أيا كانت طبيعة هذه الجماعة وأياً كان نظامها. . ذلك أن جميع الأنماط والنماذج الاجتماعية ، تتساوى فى ضرورة خضوع الأفراد للسنن والأوضاع الاجتماعية. فلا فرق فى هذا الصدد بين قبائل التبيت وقبائل ميلانيزيا وشعوب إنجلترا والولايات المتحدة الأميركية . إن الفرد الذى لا يحترم حقوق وواجبات « الجماعة » ولا يرعى حرمة تعاليمها وقدسية تراثها تصبح حياته الاجتماعية جحيماً لا يُطاق ، لأنه لا يستطيع أن يعيش بدون أن يتجاوب مع اتجاهات أترابه وأفكارهم، وبدون أن

---

(1) د. مصطفى الخشاب: تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، 1957، ص 3 وص 191.

يدخل معهم فى علاقات ومعاملات اجتماعية إرادية أو غير إرادية، وبدون أن يتمثل فى تصرفاته تجارب « الجماعة » وحكمتها.. فلا يستطيع الفرد إذن أن ينعزل عن الجماعة أو أن ينحرف انحرافاً ظاهراً عن المستويات التى درج عليها الأفراد.

إن كل فرد يعتنق ويقدس فى داخلية نفسه الآراء والمعتقدات التى يوافق عليها ويقبلها الناس من حوله، وهو لا يستطيع أن يتخلى عنها دون أن ينتابه القلق كما أنه يشعر حين يلتزمها بالغبطة والسعادة[1].

وبعد، إن الجهد الذى بذلناه فى هذه الدراسة، إنما حاول البُرهان عن طبيعة التلازم بين المضامين الفكرية التى يتضمنها فكر معمر القذافى فى الركن الاجتماعى، بما هو جزء من مشروع إنسانى كبير يتجسد فى النظرية العالمية الثالثة، وبين حركة الواقع الاجتماعى البشرى، كما تبدت فى إحدى حلقاتها الأساسية.. القبيلة. والقبيلة فى فكر القذافى ـ كما بيَّنا ـ ليست إطاراً اجتماعياً معزولاً عن المقدمات الاجتماعية الضرورية التى سبقته ومهدت له طريق التكوين، بل هى فى حقيقة الأمر منها، حلقةٌ رئيسية من حلقات التدرج الاجتماعى

---

(1) رينه مونييه ، ترجمة محمد البدوى، المدخل إلى علم الاجتماع الإسكندرية، دار النشر للثقافة ص 35.

العام، بما يحتويه من علاقاتٍ ونظم وقيم ومشاعر وسلوك. وهى بهذا المعنى لم تكن خصوصية تجربة حضارية إنسانية بحد ذاتها، بل اكتست طابعاً شمولياً فى مختلف المجتمعات البشرية وإن اختلفت إيقاعات التراتبية الزمنية لوجودها بين مجتمع وآخر. إن فكر معمر القذافى المتعلق بالقبيلة، على وضوحه فى التعبير عن أفكاره وعلى سهولة أسلوبه فى إيصال مضامينه إلى الجماهير الواسعة، إنما كان يستدعى منا إبراز المرتكزات العلمية الاجتماعية والواقعية التى تحيط به على الدوام.. نرجو أن نكون قد وُفِقنا فى تبيانه.

المراجع العربية

1 ـ معمر القذافى: الكتاب الأخضر، الطبعة العاشرة، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ـ طرابلس، الجماهيرية.

2 ـ أومليل هرسكوفيتس: الأنتروبولوجيا الثقافية ، تعريب د. رباح النفاح ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، 1973.

3 ـ د. إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج ، بيروت، دار الطليعة ، 1981.

4 ـ د. أحمد الخشاب: الضبط والتنظيم الاجتماعى، القاهرة ، المكتبة الحديثة، 1959.

5- د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى.. المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية، 1980.

6- د. أحمد أبو زيد: الثأر، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة، دار المعارف، 1965.

7- ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب العربى، بيروت ، 1976.

8- إيفانز بريتشارد: النوير، باريس ، غاليمار، 1968 نصوص مترجمة.

9- حسن الكرمى: الأسرة وتطويرها فى المحيط الإسلامى، الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية، 1984.

10- د. زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربى، بيروت 1976.

11- رينيه مونييه: ترجمة محمد البدوى، المدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية ، دار النشر للثقافة 1959.

12- د. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1980.

13- فريدريك انجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو، 1969.

14- سهيل حمود: الأعراف العشائرية فى البقاع اللبنانى ، بحث جامعى غير منشور ، معهد العلوم الاجتماعية ، الفرع الرابع، 1983.

15- سميرة أديب: الصلح فى المجتمعات العشائرية الثأرية، بحث جامعى غير منشور ، بيروت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1974.

16- د. محمد ثابت الفندى: الطبقات الاجتماعية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، 1959.

17- د. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثانى، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة لجنة البيان العربى، 1962.

18- د. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول ، تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره ، القاهرة لجنة البيان العربى، 1961.

19- د. مصطفى الخشاب: تاريخ التفكير الاجتماعى، القاهرة، لجنة البيان العربى، 1957.

20- د. مصطفى محمد حسنين: العشائر العراقية المعاصرة ونظام المسؤولية بها، دار المعرفة ، القاهرة ، 1963.

21- د. محمد رياض: الإنسان، دار النهضة العربية ، بيروت 1974.

22- محمد صفوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها ، دراسة ميدانية لواقع العائلة فى سورية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق 1976.

23- د. محمد عبده محجوب: الضبط الاجتماعى فى المجتمعات القبلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية، 1973 .

24- د. محمد عبده محجوب: أنتروبولوجيا المجتمعات البدوية ، هـ . م . ع . ك الإسكندرية، 1980 .

25- منير المرسى : فى اجتماعيات التربية ، القاهرة، الأنجلو مصرية 1973 .

26- د. عبد الفتاح عبد الباقى: نظرية القانون، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 1957 .

المراجع الأجنبية

1 - Brown Radicliffe; Introduction aux systèmes familiaux et matrimoniaux en Afrique, paris; 1953.
2 - Brown Radicliffe; Structure and Function in primitive society, London; 1955.
3 - Brown Francis; Educational Sociology, New York 1955.
4 - Barker B. A; Principes de la théorie sociale et politique; traduction française; paris; social; 1967.
5 - Claude Lévi Strauss; des structures élémentaires de la parenté; paris; plon; 1949.
6 - Durkheim Emile. Education et sociologie; paris; 1955.
7 - Davis, K; Human Society, New York, 1967.
8 - Ginsberg, M. Sociology; London; 1950.
9 - Goodsell, W; A History of Mariage and Family, New York, 1955.
10 - Gerald Leslie; The Family in Social context; Oxford University Press, New York 1967.

11 - Hoebel; E Adamson; the study of Men Mc Graw. New York. 1966.
12 - Kingsley Davis; Human Society; Macmillan Book; New York; 1949.
13 - Laswell and Kaplan; power and Society; New Havens University Press, 1950.
14 - Maclvar and H. Hauge; Society; New York, Rinehart, 1949.
15 - Noel gist, and Sylvia Fava; Urban Society; Growell C; New York, 1964.
16 - Nels Anderson, the Urban Community; London 1960.
17 - Maciver, Rand Page, C. Society; London 1962.
18 - Ogburn W, and Nimkoff. A Hambook of sociology New York, 1958.
19 - See stephen Leacock, Elements of political science, London, Consrable LTD. 1921.
20 - Titmus, R. M The Family as a social Institution» British National conference; 1953.
21 - William stanley; Social Foundations of Education, New York 1956.
22 - Wester March, E. A short History of Mariage and the Family, London 1962.
23 - Hassan Ihsan. Social Structure and Family change in Irak. Budapest, 1977.

فهـــرس

المقدمة 5
القيم ، العادات والتقاليد 8
العُرف والزمن 14

الفصل الأول

البناء الاجتماعى العام فى النظرية العالمية الثالثة

أولاً : حلقات الانتظام الاجتماعى العام 23
- الأسرة والبنية والوظيفة 24
- من الأسرة إلى القبيلة 36
- من القبيلة إلى - الدولة الأمة 46

ثانياً : روابط وعلاقات الانتظام الاجتماعى العام 55
- الرابطة، المشاعر والقيم 57

الفصل الثانى

القبيلة فى الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة

مفهوم القرابة.. 78

المفهوم العام للقبيلة.................................. 81

القبيلة : البنية والعلاقات.............................. 88

القبيلة مظلة اجتماعية.................................. 95

التقاليد القبلية الاجتماعية.............................. 98

1 ـ الثأر... 98

2 ـ الدية... 103

3 ـ النزالة... 106

القبيلة : مدرسة اجتماعية............................... 111

المراجع العربية.. 125

المراجع الأجنبية....................................... 129

مفهُوم القبيلة
في النظريّة العَالميّة الثالثة

كتاب يناقش أهمية وظيفة القبيلة ودورها في المجتمع الإنساني، ويضع مقارنة موضوعية بين القبيلة باعتبارها أسرة كبيرة تكوّنت نتيجة التكاثر والتوالد، فأصبحت كياناً اجتماعياً أساسه رابطة الدم والولاء والانتماء، وبين التكوينات الاجتماعية الأخرى [الاصطناعية] كالطبقات والأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي، والاتحادات الحرفية والمهنية، التي أساسها المصالح المادية المشتركة، والثقافة والمعتقد المتغير أحياناً.

الناشر



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

هاتف: 40705 - 45565 - 45594

مبرق: 20032 - 20668 GREEN BOOK

ص. ب: 4491 ـ طرابلس ـ الجماهيرية

750 درهم ليبي أو ما يعادله